

عن صديقي #سعيد_الجن:
«المُحافَظَةُ على أطلالِ «الدَّوْلَةِ» يَفْتَضِي،
في عِدَادِ ما يَفْتَضِي، تَوْهِينُ «الدَّوْلَةِ» وإِضَاعُهَا.
أثْمَانُ التَّوْهِينِ بَخْسَةٌ مَهْمَا بَدَتْ، لِلْوَهْلَةِ الأُولَى، باهِظَةٌ...».



سجال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

لماذا الفنان رقم ٤؟

أَنْ تَدْخَلَ/ي «عالم» الفنان رقم ٤ ومجتمعه؛ أَنْ تَكُونَ رَاكِبًا على «خطه»، على توقيتهِ وعلى دورةِ دولابه هو أَنْك تَخَوِّضُ مستمعًا أو مشاركًا أو مدفوعًا إلى المشاركة في سجالاتِهِ وحواراتِهِ التي تعكس واقع «خطه» الاجتماعي والسياسي والديني في حاضرِهِ وماضيه ومستقبله.

أحاديثُ الفنان هي حواراتُ أزقةِ وأحياء الضاحية المتنقلة ذهابًا وإيابًا إلى المدينة. والضاحية «قلب» شيعية لبنان ورضنهم، هي الجنوب والبقاع وجبل لبنان، هي موضعهم كنازحين، وكمحرومين وأقوياء، وظالمين ومظلومين.

أما بعد، فقد قررنا نحن في «أمم للتوثيق والأبحاث» أن نجعل هذه الرحلة منشورًا ورقياً/ إلكترونيًا، قررنا جعل «مجتمع الفنان» وعالمه سجلاً عموميًا يشارك فيه جميع اللبنانيين/ات، قارئين/ات حينًا وكتّاب/كاتبات أحيانًا.

٢٨ نيسان ٢٠٢١: لفت مكتب وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي حول قضية اغتيال لقمان سليم إلى أن «أي جديد لم يظهر في القضية لدى الأجهزة الأمنية اللبنانية إطلاقًا»، متمنيًا «تزويد الأجهزة الأمنية بأي معلومة قد تخدم مصلحة التحقيق».

١٨ أيار ٢٠٢١: النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهياف رمضان إدعى في جريمة اغتيال لقمان سليم والتي وقعت في ٤ شباط الماضي في بلدة العدوسية، على مجهولين بخطط سليم بقوة السلاح وقتله بواسطة أسلحة حربية غير مرخصة وذلك سندا للمادتين ٥٦٩ و ٥٤٩ من قانون العقوبات والمادة ٧٢ من قانون الأسلحة، وإصدار كل مذكرة يقتضيها التحقيق لمعرفة هوية الفاعلين وتوقيفهم. وأحال الادعاء على قاضي التحقيق الأول في الجنوب مارسيل حداد.

١٩ أيار ٢٠٢١: تقدم النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات أمام محكمة التمييز الجزائية- الغرفة السادسة، بطلب نقل ملف الدعوى القائمة أمام دائرة التحقيق في لبنان الجنوبي بموجب ورقة الطلب رقم ٢٠٢١/٢٠٩٤ إلى دائرة التحقيق في بيروت سندا لأحكام المادة ٣٤٠ م.ج، وأدلى بأن التحقيق والمحاكمة في قضية خطف المغدور لقمان سليم وقتله في الجنوب قد تشكل سببًا لزعزعة الأمن أو تهديدًا للسلامة العامة نظرًا للتشابك السياسي في المنطقة والموقع الجغرافي للمحكمة ولا سيما أن خطر استعمال إجراءات التحقيق أو المحاكمة في القضية المذكورة للعبث في الأمن الداخلي، يبقى قائمًا في ظل الأوضاع العامة في البلاد، لا سيما الجنوب.

١٧ حزيران ٢٠٢١: في حضور ممثل النيابة العامة، أصدرت محكمة التمييز الجزائية - الغرفة السادسة، برئاسة القاضي سهيل الحركة رئيسًا والقاضيين فرانسوا إلياس وفادي العريضي مستشارين، قرارًا بالموافقة على طلب النائب العام التمييزي، وأحالت الملف إلى النائب العام التمييزي لإجراء المقتضى القانوني.

١٨ حزيران ٢٠٢١: أحالت النيابة العامة التمييزية على النيابة العامة الإستئنافية في بيروت ملفًا مقتل الناشط والكتّاب السياسي لقمان سليم، وأحيل الملف على قاضي التحقيق الأول في بيروت بالانتداب شربل أبو سمرا.

لا يزال التحقيق «مستمرًا» حتى يومنا....

العدالة للقمان

لقمان سليم

بيان

للمرة الثانية، خلال ٤٨ ساعة، يسعى الخفافيش، بين الظلمة والظلمة، لتهديدي وإرهابي متعرضين لحرمة دارة العائلة في حارة حريك - علمًا أن هذه الدارة تأوي أيضًا مكاتب مؤسستي «أمم للتوثيق والأبحاث» و«دار الجديد».

كانت المرة الأولى ليلة ١٢/١١ الجاري من خلال تنظيم تجمع داخل حديقة الدارة هتف بعبارات التخوين والشتم، وكانت المرة الثانية هذه الليلة، (١٣/١٢)، عندما قام الخفافيش أنفسهم بالصاق شعارات التخوين والتهديد على سور الدارة ومدخلها.

قصيرة من طويلة، واستدراكًا على أي محاولة تعرض لفظية أو يدوية لاحقة، لي، أو لزوجي، أو لمنزلي، أو لدارة العائلة، أو لأي من أفراد العائلة، أو من القاطنين في الدارة، فإنني، بياني هذا، أحمل قوى الأمر الواقع، ممثلة بشخص السيد حسن نصرالله وبشخص الأستاذ نبيه بري، المسؤولية التامة عما جرى، وعما قد يجري، وأضع نفسي، ومنزلي، ودارة العائلة، وقاطنيها، في حماية القوى الأمنية اللبنانية وعلى رأسها الجيش اللبناني.

اللهم قد بلغت،

حارة حريك، ١٣ كانون الأول ٢٠١٩

لقمان سليم

صندوق بريد: ٢٥ - ٥ غبوري - بيروت لبنان
+961 3 42 06 53

p.o. box: 25-5 Ghobeiry - Beirut Lebanon
lokmanlim@gmail.com

للكاميرات لمعرفة المسار الذي سلكته سيارة لقمان سليم قبل اغتياله وبتفريغ «داتا» هاتفه الخليوي وتحليلها.

١١ شباط ٢٠٢١: رأس النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهياف رمضان، في مكتبه في قصر العدل في صيدا، اجتماعاً أمنياً موسعاً مع قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية في الجنوب، وذلك لمتابعة مسار التحقيقات في جريمة قتل الناشط لقمان سليم. وجرى خلال الاجتماع «تأكيد مواصلة التحقيقات والتنسيق التام ما بين الأجهزة الأمنية للتوصل إلى كشف الفاعلين».

سير التحقيق

٣ شباط ٢٠٢١: اغتيال لقمان سليم في سيارته في منطقة العدوسية أثناء عودته من نيجا في جنوب لبنان.

٤ شباط ٢٠٢١: كلف النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهياف رمضان الأدلة الجنائية والطبيب الشرعي الدكتور عفيف خفاجة للكشف على جثة وسيارة لقمان سليم.

٤ شباط ٢٠٢١: كلف النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهياف رمضان فرع المعلومات بإجراء مسح كامل

إمبراطورية الفان الرقم ٤ في الضاحية: ثنائي «النقل الخاص المشترك»

آدم حسين



موقف «الملاك» أمام مجمّع الملاك السكني في حي السلم، فيما أسس «اتحاد النقل البري في لبنان» موقعًا عند مدخل الجامعة سُمي بموقف «الجامعة». وقد حصل مؤسسو «الملاك» على رخصة من بلدية المريجة لركن ستة فانات أمام المجمع، وكذلك فعلَ الموقف الآخر (الجامعة) بالنسبة إلى رخصة لوجود حافلتين على الطريق أمام مدخل الجامعة. هذه البداية لم تخلُ من وجود خلافاتٍ بين القيمين على الموقفين، وكذلك مع طرف ثالث هو بعض أبناء العشائر الذين كانوا يسيطرون على الأحياء في المنطقة.

وكان عددٌ منهم يمتلك حافلات «ميني باص» يعملون عليها أو يقومون بتشغيلها من خلال تأجيرها. وعندما تعاضمت المشاكل إلى درجة الاصطدام المسلح في بعض الأحيان، انسحب «اتحاد الولاء» من الموقفين وتدخل «حزب الله» وحسّم الأمر بتسليم موقف «الملاك» إلى المدعو حسين فضل الله زعيتر، واحتضنه بموجب اتفاق بعدم إثارة المشاكل، وقد عهد حسين بإدارة المكان إلى أخيه علي زعيتر، فيما عهد بموقف الجامعة إلى «حركة أمل» التي كانت ترغب في محطة تابعة لها. ويدير هذا الموقف شخصٌ من آل زعيتر أيضًا يلقب بـ «المختار»، ولم تقف حدوده عند الرصيف ومساحة صغيرة، بل امتدت إلى استغلال قطعة أرض تملكها «مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك» إلى جانب مدخل الجامعة، فشيّدت عليها ورشة «ميكانيك». ويعمل الموقف تحت اسم «الاتحاد اللبناني لسائقي السيارات العمومية ومصالح النقل في لبنان» الذي يرأسه بسام طليس، مسؤول المهن الحرة في «حركة أمل».

دفع هذا الواقع إلى انتشار ظاهرة جديدة في الضاحية يمكن الاصطلاح على تسميتها بـ «سرعة الفان»، وقد امتدت إلى كل منزل في منطقة بعلبك الهرمل تحديدًا، بالإضافة إلى أبناء الضاحية الجنوبية. فكل الشبان العاطلين عن العمل كان حلهم امتلاك «فان» و«نمرة حمراء» عمومية، وعلى هذا الأساس بذل هؤلاء الغالي والنفيس في سبيل تحقيق مرادهم، باعوا عقارات واستدانوا من المصارف، ووضعوا الدولار على الدولار، لامتلاك «مصلحة» تعينهم في تأمين قوتٍ أو مستقبل، خصوصًا أنّ «النمرة العمومية» الخاصة بالـ «ميني باص» كان يصل ثمنها في سنوات انطلاقة «السرعة» إلى نحو ٤٠ ألف دولار، وفي بعض الأحيان أكثر، ناهيك عن ثمن «الفان» نفسه. لذلك لم تتطابق حسابات هؤلاء الشبان، كما يفيد بعضهم، مع الواقع، وأدى غياب الدولة عن ممارسة مهماتها إلى ظهور عملية استغلال للسائقين من خلال المواقف «العشائرية» و«السياسية» و«النقابية».

مع الانطلاقة وصل عدد مشترك «الملاك» إلى نحو ٦٥ حافلة. ومع الأزمة الأخيرة، التي بدأت أواخر عام ٢٠١٩، بدأ عددها بالتناقص ليصل اليوم إلى نحو ٣٥ «فان». أما «الجامعة» فيبلغ رقم مشتركه نحو ٦٠، بحسب أحد المسؤولين فيه. ويستعري الانتباه في الموقفين اعتمادهما في الاستحصال على الرخص بمزاولة المهنة والأوراق الرسمية على «نقابة الميني باص» التي يرأسها حمادة.

بحسب ما يصرّح به مالكو المواقف الثلاثة، فإنّ مجموع الحافلات العاملة على الخط يتراوح بين ١٥٠ إلى ٢٢٠ «فان» تقريبًا، وهذا الرقم خاضع للزيادة والنقصان، وليست كل الآليات قد تكون مشتركة في أحد المواقف. ويذكر أنّ العدد قد يرتفع في فصل الشتاء مع افتتاح الموسم الدراسي في الجامعات.

خطوط موازية وفانات شرعية وغير شرعية

حوّلت الفوضى طرق الضاحية إلى خطوطٍ مشرّعة لعمل

في عام ١٩٦٦ ومع توقف «الترامواي»، شهد لبنان انطلاقة «مصلحة النقل المشترك» التي أوكل إليها إدارة النقل في بيروت وضواحيها، قبل أن تشمل مهامها الأراضي اللبنانية كافة عام ١٩٨٨. تولّت المصلحة تشغيل عشرات الـ «أوتوبيسات» على خطوط مختلفة بينها ضاحية بيروت الجنوبية، وصار «جحش الدولة» ملك الساحة بلا منازع.

مرت المصلحة بمطبات مختلفة، لعبت فيها السياسة دورًا بارزًا، لكن ذلك لم يمنع ازدهار نشاطها في سنوات ما قبل الحرب، ففي عام ١٩٧١ كان «النقل العام» قد سجّل رقمًا مهمًا على صعيد نقل الركاب بلغ ١٠١٠٠٠ راكب، وهو مستوى قياسي إذا ما قورن بما سبقه في سنوات ما بعد الحرب وتحديدًا في عام ٢٠٠٤ إذ بلغ عدد الركاب نحو ٣٧ ألفًا. لكن في السنوات اللاحقة بدأ أداء المصلحة بالتراجع، وغزت الساحة شركات «النقل الخاص» والتي ما لبثت أن تراجعت بدورها أمام زحف «الميني باص» الذي اتخذ شكلًا فرديًا في البداية. ومع حلول عام ٢٠٢٠ شكّل انفجار المرفأ الضربة القاضية بالنسبة إلى «مصلحة النقل المشترك» التي لم يعد لها نصيب يذكر من النقل بعد أن تضرر مبناها والحافلات المركونة في مقرها، فيما كانت حصتها من النقل تقدر بـ ٥٪ في السنوات الأخيرة.

وفيما كانت المصلحة تكابد من أجل الاستمرار في عملها بما تملكه من إمكانيات محدودة، كانت الدولة تتعمد تجاهل القطاع بحرمائه من أي قدرة على النهوض، ومن ذلك تعطيل القرض المقدّر بنحو ٢٩٥ مليون دولار والذي كان قد وافق عليه البنك الدولي للمصلحة في ٢٠١٨، ثم موضوع هبة الباصات الفرنسية في ٢٠٢٢ والتي انتهت إلى الفشل أيضًا.

وفي ظل هذا الواقع، فإن حكاية ضاحية بيروت الجنوبية مع «النقل المشترك» قديمة متجددة، وحالها حال المناطق اللبنانية كافة. فالإهمال المتعمد وغياب السياسات الهادفة إلى إيجاد الحلول الجذرية لمشكلات قطاع «النقل العام» من جانب الدولة، شكلا الدافع لأبناء المنطقة من أجل تشكيل منظومة خاصة للنقل أبطالها من المحظيين من النقابات وأبناء العشائر وذوي الميول السياسية الواضحة، لتشهد الضاحية بذلك ولادة عدد من خطوط «النقل الخاص»، كان أهمها الخط الرقم «٤».

من الخط «٥» إلى الرقم «٤»

في العام ١٩٩٩، أسست نقابة «سائقي الميني باص العمومي في لبنان» برئاسة عبدالله حمادة، وهي عضو في «اتحاد الولاء للنقل والمواصلات» التابع لحزب الله، الموقف الرقم «٥». كان هذا أول موقف منظم في منطقة التيرو في الشويفات يصل الضاحية الجنوبية بطريق المطار وبيروت والدورة، ويعمل في وجود «الشركة اللبنانية للمواصلات» من خلال حافلات كبيرة، كما كان «النقل العام المشترك»، لا يزال حاضرًا عبر ما كان يعرف بـ «جحش الدولة»، يتنقل بين موقفي حي السلم الجديد والكولا.

وظلّ الموقف الرقم ٥ برعاية النقابة حتى تركته عام ٢٠٠١، وانتقل حمادة، إلى محلة الكفاءات حيث أسس لنفسه موقفًا سماه «الأرزة»، أما الخط فسمي بالرقم «٤». وقد اختار ذلك المكان حيث أنّ «أوتوستراد السيد هادي نصرالله لم يكن بلغ نهايته بعد، وكان يصل إلى تلك النقطة فقط (قبل استكماله إلى محيط الجامعة اللبنانية). هناك استغل حمادة قطعة أرض صغيرة لركن الحافلات، وشيّد لنفسه خيمة على الرصيف قرب مستديرة الكفاءات جعلها مكتبًا يتابع منها أمور السائقين».

هذا الموقف الوحيد «النقابي» الذي يعترف «اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان» بانتمائه إليه. وقد انضم إليه عشرات السائقين، قبل أن يتقلص العدد إلى ما يتراوح بين سبعة إلى ١٥ سائقًا مشتركًا فقط. ومع استكمال الأوتوستراد إلى محاذة الجامعة اللبنانية، افتتح «اتحاد الولاء»

«الفانات» الشرعية واللاشرعية. فبالإضافة إلى تلك القانونية والتي يمتلك سائقوها رخصًا خاصة لمزاولة المهنة من نقابة «الميني باص»، تقدّر جهات نقابية أعداد الحافلات اللاشرعية بنحو ألف تعمل على خطوط موازية مختلفة في الضاحية. وهي تتركز بين حي السلم والمشرقية، فالسفارة الكويتية، وبين طريق المطار والدورة، وأخرى بين جسر السلطان إبراهيم وكنيسة مارمخايل، يُضاف إليها خط الشويفات-الحدث-الدورة.

تتميز الخطوط الموازية بوجود عشرات الحافلات التي تعمل بلا رخص قانونية، إذ أنّ معظمها يحمل لوحات بيض طليت بالأحمر، وأخرى لا تزال عليها لوحات بيض خصوصية، بالإضافة إلى تلك الحمراء المزورة، وكذلك الحمراء الشرعية وتستخدم على أكثر من آلية. والأخطر وجود بعض الحافلات غير المسجلة (أنقاض)، وهذه خطيرة بحيث أنّ أيًا منها إذا تسبب بحادث أو تضرر ركابها جسديًا، لا يمكن ضبطها وملاحقة سائقها. ويضاف إلى ما سبق الـ «فانات» التي تعمل على «الديزل» وهي ممنوعة قانونًا من السير على الطرقات، بالإضافة إلى وجود سائقين سوريين ممن لا يحق لهم مزاولة هذه المهنة في لبنان.

ولدى السؤال عن كيفية السماح لمثل هذه الحافلات بالسير على الطرقات ونقل الركاب، يأتي الرد من مصادر نقابية بأنها تتمتع بحماية «سياسية» تؤمنها الأحزاب المسيطرة في المنطقة، في إشارة إلى الثنائي الشيعي. والأُنكى من ذلك أنّ بعضًا آخر من تلك الفانات يحظى بتغطية «رسمية» يوفرها ضباط وعناصر في القوى الأمنية!

الاشتراكات وآلية التنظيم

تحت ستار نقابي، وغطاء سياسي، اتفق أصحاب المواقف في ما بينهم على تحديد قيمة الاشتراك عن كل «فان»، وذلك لقاء ما اعتبره هؤلاء خدمات «تنظيمية». وتبلغ التعرفة في موقفي «الملاك» و«الجامعة» حاليًا ١٧٥ ألف عن كل «نقطة». وفي حال كان «الفان» نفسه مشتركًا فيهما معًا في الوقت نفسه، اتفق الجانبان على أن يدفع السائق ١٢٥ ألف ليرة لكل منهما. أما موقف «الأرزة» فاشترائه بين ١٠٠ إلى ١٥٠ ألف ليرة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّ بعض السائقين يتحدثون عن مبالغ أكبر بكثير تُدفع لموقفي «الملاك» و«الجامعة» خصوصًا أنّهما يسمحان للسائقين السوريين بالعمل فيهما، ويحصل هؤلاء ليس فقط على تأمين الركاب، وإنما كذلك على الحماية «العشائرية»، فيما يرفض موقف «الأرزة» تشغيل السائقين الأجانب إلى أي جنسية انتموا.

وتتمّ عملية التنظيم من خلال قضاة الورق أو البون التي يمنحها كل موقف للسائق ليثبت انتماءه إليه، لكن هذه الطريقة اختفت أخيرًا ليكتفي أصحاب المواقف باللوحات التي تحمل الرقم ٤ على زجاج «الفان» الامامي كدليل على انتمائه لأحد المواقف الثلاث. ويحصل في المقابل على خدمات تجديد الرخص والسماح له بالانتظار في المكان، وفرض الإشكالات بين السائقين، أو بينهم والجهات المعنية.



التي يفرضها على عملها، إذ تحتاج إلى إذن ومواكبة إذا أرادت توقيف أحد المخلين بالأمن في المناطق الخاضعة لسيطرة الحزب. وعلى هذا الأساس أزاح مالكو المواقف التابعة للرقم ٤ الأجهزة الرسمية وحلّوا مكانها فيما جعلوا مرجعيتهم الثنائي الشيعي بشقيه «أمل» و«حزب الله»، والأخير استفاد من قطاع أمن غاياته وأهدافه بأقل الأكلاف الممكنة!

منشورات «أمم» للتوثيق والأبحاث



كتيب «في سبيل منتدى المشرق والمغرب للشؤون السجنية» في إطار العناية بشؤون وآثار الظلم والجور والعدوان الذي تخصص به أنظمة الظلام في منطقتنا كان كتيب «في سبيل منتدى المشرق والمغرب للشؤون السجنية».

كتيب يتبع آثار «ظلام السجن» الذي «يخيم» على ضحاياها من أحمد فارس الشدياق إلى هنري أليخ ليصل إلى المنطلقات والمقدمات والهواجس التي حدت بـ«أمم للتوثيق والأبحاث» إلى الدعوة إلى إطلاق «منتدى المشرق والمغرب للشؤون السجنية»، الذي يُعنى بـ«المسألة السجنية» في شتى شواهدا وتعبيراتها، التي إن سلك فيها طريق حقوق الإنسان كانت مزحمة بالانتهاكات وإن سلك فيها طريق الإنتاج الأدبي والفني لوجد الثراء في هذا الإنتاج، وإن سلك طريق السياسة وعلاقة السلطة بالسجن لوجد كيف يتوسل القابضون على السلطة بالسجن وسيلة أثرية لإفحام الخصوم، وإن سلك فيها طريق التفاؤل بالمستقبل لهاله ما يزينه الماضي في الميزان وما يلزم من جهد للتخفيف من وطأته.

منتهى ما افترضته «أمم» في متناهاه الذي يصدره هذا الكتيب، هو أن «المسألة السجنية» في كل بلاد المشرق والمغرب جدية بأن تُحمل على أنها مسألة قائمة بنفسها لا تُختزل إلى أي من تعبيراتها.

ليرة، وتالياً فإن المدخول اليومي لـ «الفانات» مجتمعة ٦٦٠ مليون ليرة يومياً أي ٦٦٠٠ دولار بحسب سعر صرف الدولار على ١٠٠ ألف ليرة، وهذه تقاس على ٢٥ هي عدد أيام العمل الشهرية، فيصبح العائد نحو ١٦٥ ألف دولار.

وعليه فإن هذه الدورة تفيده، إضافة إلى السائقين، أصحاب المواقف الذين تقدّر يوميتهم من خلال الفانات بما بين ١٥٠ دولاراً إلى ٢٠٠ دولار، ومن يقومون بتأمين الغطاء الأمني والسياسي لعمل الفانات اللاشعورية تحديداً، ثم مالكو الفانات الذين يؤجرونها وكذلك أصحاب محطات المحروقات وتجار الزيوت وشركات التأمين. وفي موازاة هؤلاء جميعهم فإن «الفان الرقم ٤» يوفر على الراكب مبلغاً يصل في حده الأدنى إلى ١٢٠ ألف ليرة يومياً.

وبالنسبة إلى الخاسرين، فهم الدولة اللبنانية التي لا تنال من تلك الدورة سوى رسوم تسجيل الفانات والميكانيك، وكذلك النقابات التي لا تستفيد إلا من رسوم بطاقات العضوية. أما العمل تحت رعايتها فلا يؤمن لها أي مدخول.

غياب رسمي وهيمنة عشائرية وحزبية

ترتفع في موقف «الجامعة» صورة لرئيس المجلس النيابي نبيه بري ذيلت بعبارة «ما يهزك ربح»؛ صورة تختزل المشهد... والانتماء. ولا ينفي القيمون على موقف «الملاك» التنسيق مع «حزب الله» الذي يتم بأشكال مختلفة، فهو إما مباشر في حال حدوث إشكالات أمنية، ولا مباشر، عبر «اتحاد الولاء»، في خصوص تنسيق عمل السائقين. أما الدولة، فهي الحاضر الغائب غير الفاعل، والتي لم تتقدم خطوة على طريق تطبيق الخطة الشاملة لتنظيم النقل في كل لبنان والتي تشمل مختلف المدن ومنها مناطق الضاحية الجنوبية، وكانت قدمتها اتحادات النقل البري عام ٢٠٠٩. وذلك مع العلم أنه كان يمكن لها أن تؤمن للدولة عائدات ليست في الحسبان. وهي تتضمن إصلاح قطاع النقل العام للركاب وتطوير إدارته وإقرار سياسة النقل البري وإعادة هيكلة المجلس الأعلى للنقل وتنظيم أماكن وقوف السيارات الخاصة ضمن المناطق في المدن وإنشاء محطات تسفير عند مداخل المدن الرئيسية وتشغيلها عند مداخل بيروت وتنظيم إدارتها، وإعادة هيكلة النقل البري. لكنها منذ ذلك نائمة في أدراج وزارة الأشغال العامة والنقل.

ويضاف إلى ما تقدّم تعامل الدولة مع الوضع القائم وكأنه واقع لا يمكن تغييره، إذ تجاهلت الوزارات المعنية، الأشغال العامة والنقل، والداخلية والبلديات، كل الدعوات التي وجهتها اتحادات النقل البري لمنع التجاوزات على الخطوط وتوقيف المخالفين.

إذا من هو المستفيد الأكبر من هذه الفوضى؟ ولمصلحة من يعرقل المعنيون تنظيم هذا القطاع، وإذا كان الجميع يدعون الدولة إلى ممارسة صلاحياتها التنظيمية ويتعهدون تأمين كل السبل اللازمة لذلك؟ فما العائق أمام التغيير؟

تجيب مصادر مطلعة على عمل قطاع «النقل الخاص» في ضاحية بيروت الجنوبية، بأن هناك شراكة بين «حزب الله» و«أمل» في تغطية مالكي المواقف، وتستدل على ذلك بالمحاولات التي يبذلها الثنائي الشيعي عند حدوث أي إشكالات في القطاع والعمل على ردم هوة الخلافات بين المتخاصمين بينهم.

ويتوافق ذلك مع تسليم «حزب الله» بوجود المواقف باعتبارها حاجة ضرورية في تأمين حلول للنقل وخدمة قاعدته الجماهيرية، وذلك بصرف النظر عن شرعيتها من عدمها، وهو يمارس في هذا السياق نوعاً من «التقية» السياسية والأمنية بحيث يُظهر خلاف ما يبطن، مع اعتماد نهج غرض الطرف عن التجاوزات التي قد تقع على الخط الرقم ٤، فهو عندما يتدخل يأخذ في الحسبان مجموعة من المعطيات، أهمها الحفاظ على علاقة مستقرة مع «أمل»، وفي الوقت نفسه مراقبة القطاع من أعلى عبر عينه «اتحاد الولاء»، فما يعنيه بالدرجة الأولى هو عدم وجود اختراقات أمنية خطيرة في القطاع تؤثر سلباً عليه، أما ما هو دون ذلك فمباح بضرورات الأمر الواقع.

وطالما أن الأمور تسير في سياقها، حتى لو لم يكن طبيعياً، فإن الحزب تمنع عن الضبط المباشر لتفكك الخط بحجة عدم قدرته على مواجهة أبناء العشائر تارة، وطوراً بأن تلك العملية هي من مسؤولية أجهزة الدولة اللبنانية المعنية. وذلك مع العلم أن تلك الأجهزة لا يمكنها التحرك بحرية في ضاحية بيروت الجنوبية بسبب القيود

وعندما نقول «المعنية» فإنها تشمل الأجهزة الرسمية التابعة للدولة اللبنانية.

ويبدأ التنظيم من الموقف على طول الطريق، إذ ينشر كل منها موظفاً لمراقبة خط سير الفانات، وآخر يقف عند إشارة مارمخيل، ومهمتهما منع كل آلية قادمة من الحمرا في اتجاه الضاحية من الالتفاف عند إشارة كنيسة مارمخيل للعودة من حيث أتت، وذلك حتى لا يأخذ سائقها دور زميل له أو يؤثر سلباً على مسار «فان» يكون انطلق من الضاحية باتجاه بيروت. وفي الآونة الأخيرة غاب المراقبون عن إشارة مارمخيل لأسباب أرجعتها مصادر المواقف الثلاثة إلى انتفاء الحاجة إليها.

ويدافع مالكو المواقف عن تقاضي البدلات المالية من السائقين. فبالنسبة إليهم، «ما المانع من الحصول على المبلغ المعلوم، إذا كنا نساعد السائق على تأمين مبلغ معتبر في كل يوم عمل؟»، مؤكداً أن السائقين يدفعون تلك الأموال برضاهم.

وتدافع مصادر «الاتحاد اللبناني لسائقي السيارات العمومية ومصالح النقل في لبنان» بدورها عن مبدأ الاشتراك المالي للمواقف، مشيرة إلى وجود تنسيق بين المواقف الثلاثة حول هذا الأمر، وذلك لما تعتبره حفاظاً على مصلحة السائقين والركاب. لكنها تنفي تدخل الاتحاد في الشؤون المالية، بل «نحن نؤمن الرعاية فقط».

لكن مصادر «اتحاد الولاء» تتساءل عن السبب في تقاضي الأموال من السائقين، مشيرة إلى أن من يقفون خلف المواقف يقضون من كل سائق مبلغاً يتراوح بين ١٧٥ ألف ليرة إلى ٢٥٠ ألفاً، وأن هناك من يطالب السائقين بإضافات كلما احتاج إلى المال، وأن آخرين يدفعون للموقف حتى ولو لم يعملوا. وهذا ما تراه تلك المصادر «خوات» تؤخذ من السائقين بغير وجه حق.

وتلك الظاهرة أكثر ما تنتشر في أوساط السائقين السوريين، إذ يشكّل هؤلاء «زبائن دسمين» لمالكي الفانات، ويدفع واحد منهم نحو ٤٠٠ ألف ليرة زيادة على أجره «الفان» اليومية. وقد عزز الأمر لجوء بعض اللبنانيين المتنفذين والمدعومين من الثنائي الشيعي إلى شراء مجموعة من الحافلات لتأجيرها للسوريين حصراً. وتشير المعلومات إلى أن أحد اللبنانيين يملك بمفرده نحو ٥٠ حافلة يقودها سوريون في مقابل بدلات تصل إلى مليون ليرة في اليوم، وبالتالي فإن أرباحه هي بحدود ٥٠ مليون ليرة يومياً. ويشرف الرجل بنفسه على تأمين عمل آلياته على طريق المطار بالتنسيق مع بعض رجال الشرطة.

كذلك فإن أحد اللبنانيين من آل زعيتر يملك مجموعة من «الفانات» يؤجرها لسوريين يعملون على الخط الرقم «٤»، وذلك على الرغم من ادعاء أصحاب المواقف الثلاثة بأنهم يرفضون عمل السائقين السوريين على مواقفهم.

هو تعهدهم بدفع كل قيمة المخالفات التي قد يتعرضون لها، وتحمل نفقات تخليص «الفان» إذا حُجز من قبل شرطة السير. وعلى تلك الخلفية يقوم مالكو الفانات اللبنانيون بحماية السائقين السوريين وتسهيل نشاطهم للحفاظ على أرباحهم.

بالأرقام.. الراكبون والخاسرون

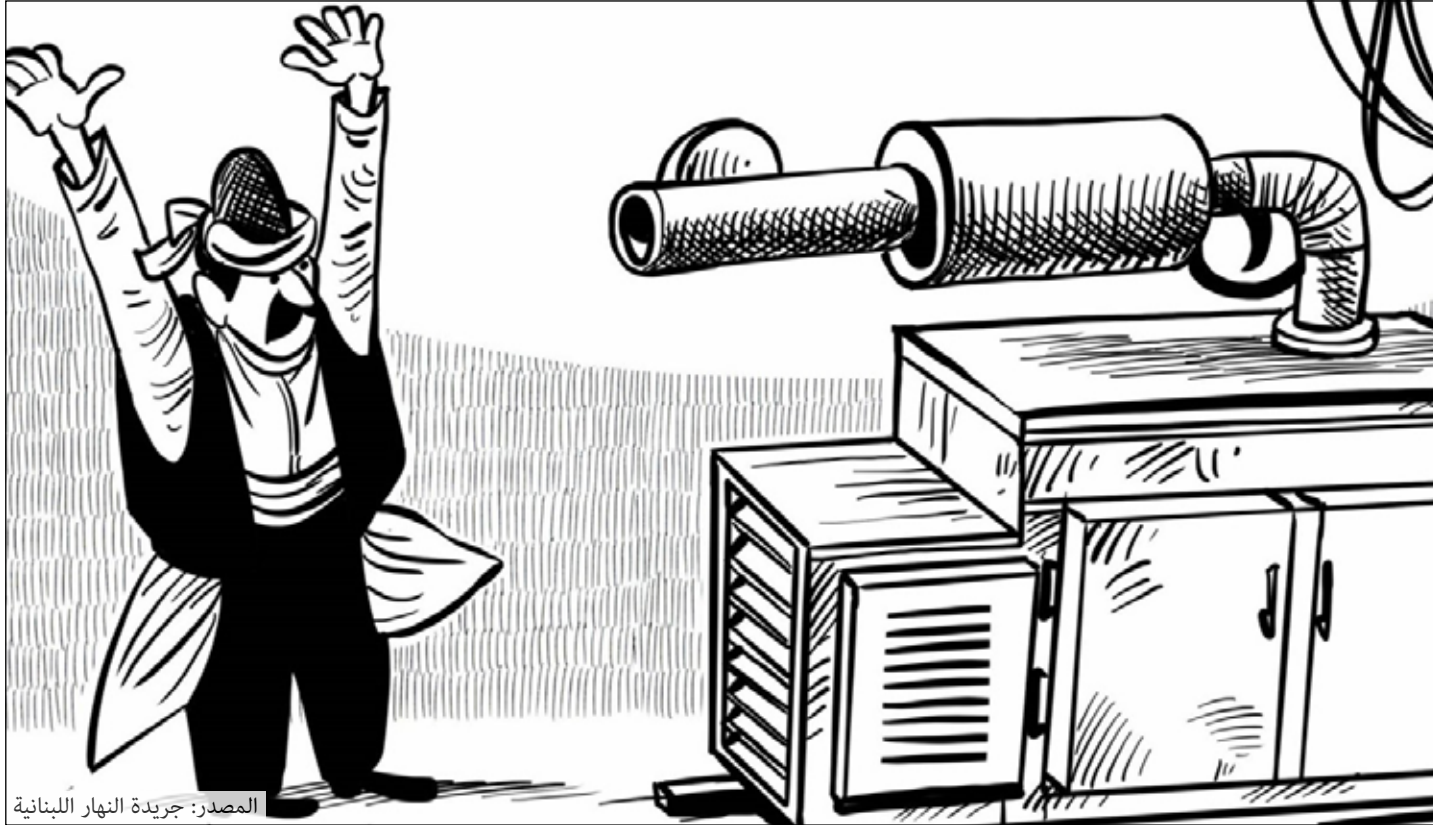
وفي مقابل ما يصرح به أصحاب المواقف وبعض الجهات النقابية، فإن للسائقين رأيهم في ما يجري، إذ أن الكثيرين منهم ينفون بشكل مبطن الكلام حول الحصول على «مبلغ معلوم» كان يقدر أنه بحدود ١٠٠ دولار يومياً قبل الأزمة، موضحين أنه في أحيان كثيرة لم يصل إلى حدود ٤٠ ألف ليرة يومياً، وكانت تعادل ٢٦ دولاراً تقريباً.

أما اليوم، فإن «اليومية» تبلغ كمعدل وسطي نحو ٣٠ دولاراً، ذلك أن بعض السائقين يعملون على فانات مستأجرة يتراوح بدلها اليومي بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف ليرة في اليوم، وبالتالي يتعين عليه أن يقل على الأقل بين ١٠ إلى ١٢ ركباً لتحصيل إيجار الحافلة، ناهيك عن مصاريفها من بنزين وخلافه. وفي ظل المزاحمة والمنافسة، فإنّ تحصيل النفقات اليومية قد لا يتحقق، خصوصاً بالنسبة لهذا النوع من السائقين الذين يقودون آليات مستأجرة، وفي الوقت نفسه يشتركون في موقوفين معاً، وفي بعض الأحيان بالمواقف الثلاثة.

أما بالنسبة إلى تعرفّة الراكب، فتم الاتفاق على تحديدها بـ ٥٠ ألف ليرة، وهي تتبدل بحسب سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية. وإذا اعتبرنا أن كل «فان» يمكنه أن يقل ٦٠ ركباً يومياً كمعدل وسطي، تصبح يوميته بحدود ثلاثة ملايين

الكهرباء في الجنوب: من المولد إلى الطاقة الشمسية في ظلال الثنائي الشيعي

وفيق ج. هـ.



المصدر: جريدة النهار اللبنانية

و«ترست وزني»، وكلها شركات محسوبة على «أمل». ومعها شركتنا «الأمانة» التابعة لـ«حزب الله»، و«الأيتم» المقربة من مؤسسات المبرات الخيرية.

قبل عامين كانت المنشآت النفطية الرسمية تستورد نحو ٤٠ في المئة من حاجة السوق، لكنها اليوم لا توفر أكثر من ٥ في المئة تذهب إلى الجيش والقوى الأمنية وبعض مؤسسات الدولة مثل مصالح المياه ووزارة الاتصالات.

ويمكن رد الانخفاض في استهلاك المازوت إلى لجوء قسم كبير من المواطنين إلى استخدام الطاقة الشمسية التي تقدر اليوم بـ١٢٠٠ ميغاوات. بالإضافة إلى عودة شركة كهرباء لبنان إلى تزويد المواطنين بنحو ثلاث ساعات تغذية يوميًا.

المولدات إلى الأفلول جنوبًا وطاقه «القرض الحسن» بديلًا

يسيطر الثنائي الشيعي على كل البلديات في الجنوب. وكما أسلفنا، نجد أشكالًا مختلفة في التعامل مع اشتراكات المولدات، ثمة بلديات تملك مولدات وتديرها، وأخرى لا تتدخل وتخلي الساحة للقطاع الخاص، وهناك شراكة واضحة بين البلديات ومالكي المولدات في بعض المناطق، وفي سواها تكون المولدات مملوكة أعضاء في المجالس البلدية.

وفي لقاء مع أحد مالكي المولدات قال إن من مثله لا يستطيع الاستمرار في عمله إلا إذا كان يحظى بحماية سياسية أو أمنية، وذلك لقاء بدل مالي يدفعه ويحسبه من الكلفة التشغيلية، أو عنده شراكة ما تحت الطاولة.

وبالاعتماد على التقسيم الجغرافي، تمكن ملاحظة سيطرة أفراد على علاقة بحركة «أمل» في منطقة الساحل وجزء من النبطية، في حين يتحكم «حزب الله» بمعظم الجانب الشرقي من الجنوب.

وفي ما يلي بعض نماذج بالنسبة إلى بعض البلديات جنوبًا:

مرجعيون: البلديات تئن والعين على الطاقة الشمسية

قضاء مرجعيون: هو أحد أفضية محافظة النبطية الأربعة، تبلغ مساحته ٣١٣ كيلومترًا مربعًا، يمتد بمحاذاة الحدود الجنوبية الشرقية للبنان بعمق يتراوح من ٣ إلى ٧ كيلومترات. يحده من الشمال والشمال الغربي قضاء حاصبيا وجزين، ومن الغرب قضاء بنت جبيل والنبطية، ومن الجنوب قضاء بنت جبيل. يبلغ عدد سكانه القاطنين فيه ٤٥٣٠٠ نسمة تقريبًا، أي ما يعادل ١,١ في المئة من الرقم الإجمالي للبنانيين. ويتكون من أغلبية شيعية مع وجود بعض البلديات ذات الطابع المسيحي. ويستحوذ الثنائي على كل البلديات الشيعية فيه، مع تقدم واضح لـ«حزب الله» على حساب «أمل».

الشهري المفروضة على المواطنين. كيف يصل المازوت ويوزع على الأسواق، حتى أصحاب المولدات؟

يقول أحد العاملين في قطاع النفط إن السوق في لبنان يستهلك حاليًا نحو ٧ ملايين لتر من المازوت، تستورد الشركات الخاصة نحو ٥ ملايين منها، وهي «كورال» لآل يمين، «توتال» الفرنسية ذات العلاقة مع مختلف أطراف السلطة، «هيكو» لآل بساتنة مع شريك، و«لوني ترمينال» المملوكة من سليم رمضان وهو على علاقة مع معظم أطياف الحكم. وتؤمن شركة «الأمانة» التابعة لـ«حزب الله» والموضوعة تحت العقوبات الأميركية، كمية مليوني لتر يوميًا تصلها إلى ميناء اللاذقية بسوريا، وتنتقل إلى لبنان في صهاريج وعبر الممرات الشرعية لأن المازوت لا يخضع لرسوم جمركية.

ويقتصر دور المنشآت النفطية على إجراء الفحوصات المخبرية للمواد المستوردة من الشركات الخاصة للتحقق من نوعيتها، في حين أن ما تستجلبه «الأمانة» لا يتعرض للمراقبة، فلا رقابة جدية على الكميات المدخلة عبر الحدود السورية لمعرفة مراكز بيعها وأين توزع.

يوضح العامل في قطاع النفط المذكور أعلاه أن المرسوم الاشتراعي ٧٧/٧٩ حدّد الأطر التنظيمية لمنشآت النفط في لبنان. وخلافًا لقانون المحاسبة العمومية، تخضع تلك المنشآت للأنظمة الخاصة والتجارية، ولمراقبة ديوان المحاسبة اللاحقة. ويعني ذلك أن كل العمليات المالية والإدارية وسواها، يقررها وزير الطاقة أو من يكلفه، من دون العودة إلى مجلس الوزراء أو أي هيئة رقابية مثل مجلس خدمة أو تفتيش مركزي، وتالياً فإن مالية المنشآت منفصلة عن الخزينة العامة. وهذا ما سمح لاسطفان الدويهي عندما كان مديرًا للمنشآت زمن وزير الطاقة السابق أيوب حميد (من حركة «أمل»)، باستخدام أموال المنشآت لإعداد دراسة لمد أنابيب الغاز من حمص إلى طرابلس من دون سند قانوني. ووفق ذلك العامل، «أتاح هذا الوضع لأقوياء الطوائف بتوظيف من يريدون في مواقع القرار، والمثال على ذلك تعيين زياد الزين مديرًا لمنشآت النفط في الزهراني، وهو ابن بلدة شحور، بلدة رندا عاصي (زوجة رئيس مجلس النواب ورئيس حركة «أمل» نبيه بري).

ومن شركات التوزيع المازوت العاملة في الجنوب ومالكها: محمد بخور، أحمد بخاري، عنتر، و فادي كيان، وتوزع في صيدا. أما في المناطق الأخرى من الجنوب، فتتنشط شركات مثل: «الجنوب»، «الجنوب للبتترول» وهما لآل سرعيني، «أطلس» لآل وزني (ابن عم وزير المالية السابق غازي وزني)، «سامكو» لسامي ياسين، أيمن الحاج، جمال غبريس،

بعد انتهاء الحرب الأهلية وانطلاق عملية المشاريع الإنشائية عام ١٩٩٣، بدأ الحديث عن إعادة رفع إنتاج الكهرباء تدريجيًا وتوزيعها، ولكن من دون خطة لإعادة تأهيل شبكات التوزيع. وتدفقت الوعود الوزارية بلا جدوى، ولم يُنفذ أي منها حتى اللحظة، بعد مرور ثلاثة عقود، مما أفسح المجال أمام طفرة المولدات الكهربائية لتحتفظ مع الوقت على وجودها وكيانها المُستجد وتنظمه بالحد الأدنى.

وكحال المناطق اللبنانية كافة، عانى الجنوب من هذا الواقع بحيث أن قطاع المولدات أصبح، في ظل الانهيار الاقتصادي الراهن، المصدر شبه الوحيد الذي يمد المواطنين بالتغذية الكهربائية. وكما كل الخدمات التي تركتها الدولة لولا المناطق، يحظى هذا المجال برعاية قوى الأمر الواقع المتمدة جنوبًا، وذلك ضمن إطار الإدارات المحلية، أو من خلال التبعية المباشرة وتلك المُستترة.

وتتفاوت أدوار البلديات في القطاع جنوبًا، بينما ما يظلم بأدوار رئيسية في تأمين التيار الكهربائي للمواطنين، والآخر يوفر حمايةً لمالكي المولدات. وفي عدد من المناطق ثمة أعضاء في المجالس البلدية يملكون المولدات ويديرونها. وفي أمكنة أخرى تنأى بعض البلديات بنفسها ظاهرًا عن الموضوع، ولكن مع شراكة باطنية مع أصحاب المولدات، وتالياً يُترك المواطنون في مواجهة هؤلاء، وهم مدعومون علنًا أو باطنًا من البلديات أو القوى الفعلية المسيطرة عليها، وهي جنوبًا الثنائي الشيعي، حركة «أمل» و«حزب الله».

التعرفة: الحساب الفاضل

حتى اللحظة ما زالت وزارة الطاقة تكفي بدور المحدد للتسعيرة الشهرية التي يطلب من مالكي المولدات الالتزام بها. وعند استفسار أحد المهندسين الناشطين في موضوع الطاقة، قال لنا إن التعرفة التي تضعها وزارة الطاقة غير دقيقة، وتأخذ مصالح «مافيا المولدات» أساسًا في تحديد الكلفة. وأكد أن التجربة بينت أن الجهاز الوزاري المعني بإصدارها يراعي أصحاب المولدات في المناطق المختلفة ويحابي التيارات السياسية التي يتبعون لها.

تعتمد التسعيرة الرسمية على العناصر الآتية:

١. نسبة هدر من ثمن المولد.
٢. ثمن الوقود المستخدم.
٣. ثمن «الفلاتر» والزيوت المستخدمة.
٤. النقص الحاصل في كمية الكهرباء جراء النقل والتوزيع.
٥. تقسيم المناطق إلى ساحلية وجبلية.
٦. أجرة اليد العاملة اللازمة للتشغيل.
٧. نسبة أرباح.

أما على أرض الواقع فيجري التلاعب بأرقام كل عنصر من الوارد أعلاه. ذلك أن جهاز وزارة الطاقة، بالتواطؤ مع مالكي المولدات، يتجسس بذريعة «الساحل والجبل»، على اعتبار أن محطات إنتاج الكهرباء تقع على الساحل، وعند نقل التيار إلى مناطق جبلية تصل نسبة الخسارة فيه ١٠ في المئة. ومع أن المولدات الكهربائية تكون عادة في النطاق الجغرافي للمشتركين وبالقرب منهم، فإن الوزارة منحت أصحاب المولدات في البلديات غير الساحلية حق إضافة ١٠ بالمئة على السعر الرسمي.

وإذا احتسبنا الكلفة، يظهر أنها على الشكل التالي: كيلوات/ساعة. ٠,٠٤٥ دولارًا أميركيًا. وبإضافة هامش ربح يبلغ ٢٠ في المئة يصير المبلغ ٠,٠٥٤ دولارًا. وهو أدنى بكثير من الأسعار التي تحددها وزارة الطاقة، بتواطؤ مع مافيا المولدات.

الوقود: التوزيع تحت ظلال «الأمانة» وشركائها

يشكل ثمن وقود المولدات الجزء الأساسي من كلفة الاشتراك

الخيام

من أبرز البلدات الشيعية في قضاء مرجعيون، ومن أكبر بلداته، إذ يبلغ عدد سكانها المسجلين نحو ٣٥٠٠٠ شخصاً، لكن المقيمين لا يتجاوزون ثلاثة آلاف شخص. ويسيطر «حزب الله» على المجلس البلدي، وبحسب أحد أعضائه، في البلدة سبعة مولدات كهربائية اشترتها البلدية من أموال صندوقها البلدي، ويشرف عليها عضو المجلس حسن حيدر الذي ينتمي إلى «حزب الله». ويعمل على متابعة المولدات حوالي ٢٠ عاملاً، معظمهم من الحزب. والأموال التي تُجبي من المشتركين وفق التسعيرة الرسمية لوزارة الطاقة، توضع في صندوق خاص ولا تدخل في الحسابات العامة للبلدية، ويتصرف فيها حيدر بدون رقابة أو متابعة من المجلس البلدي.

ويتحدث العضو المذكور عن شبه اقتناع داخل البلدية بأن وضع المولدات يميل إلى الخسارة نتيجة ارتفاع كلفة الصيانة وقدم الأجهزة، ودخول مشاريع الطاقة الشمسية التي تدعمها مؤسسة «القرض الحسن» التابعة لـ «حزب الله» والموضوعة على اللوائح الأميركية والغربية للإرهاب، مما خفف نسبة المشتركين. وبحسبه ثمة توجه إلى إيجاد صيغة تُخرج البلدية من القطاع، مع أنه خلال الأعوام الماضية حققت المولدات أرباحاً طائلة بلغت نحو ٨ مليارات ليرة لبنانية جرى تشغيلها في مؤسسة «القرض الحسن»، ويبدو أنها تبخرت ولم يعد أحد يتحدث عنها أو عن مصيرها.

حولا

من البلدات الكبيرة في القضاء والمعروفة سابقاً بهواها الشيعي، يبلغ عدد السكان المسجلين نحو ١٤ ألف شخص، لكن المقيمين منهم ٢٥٠٠. «حزب الله» هو الجهة المسيطرة على المجلس البلدي، على الرغم من انتماء رئيسه الحالي إلى «أمل»، بعد تقاسم الفريقين الموقع بمعدل ثلاث سنوات لكل منهما.

ويقول ناشط سياسي من حولاً إن هناك ثلاثة مولدات في البلدة تملكها البلدية هبة من «اليونيفيل» وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يو أن دي بي)، وهناك حوالي ٨٠٠ مشترك. ويشرف عليها أحد أعضاء المجلس البلدي، المهندس حبيب شبيب قطيش، وهو عضو في «حزب الله». ويتولى الجباية شريطان بلديان أحدهما ينتمي إلى الحزب والآخر إلى «أمل». وتوضع الأموال في صندوق خاص يُصرف منه لشراء المازوت والزيوت والفلاتر وتسدّد كلفة أعمال الصيانة. ويتابع المولدات عاملاً مياومً واحد منذ ثلاثة مجالس بلدية، لكنه يستفيد من تلميحات صيانة من البلدية التي تلتزم بتسعيرة وزارة الطاقة. ويُنقل عن العضو المكلف موضوع المولدات أن المبالغ الجباية لم تعد تكفي المصاريف المطلوبة، ذلك أن ٥٠ في المئة من المشتركين يتخلفون عن التسديد. مع ذلك، يرفض المجلس البلدي قطع التيار الكهربائي عنهم. ويختم الناشط أن البحث جارٍ لبيع المولدات إلى القطاع الخاص لأن البلدية لم تعد قادرة على تأمين الصيانة ودفع التكاليف في ظلّ تدني نسبة الجباية.

ميس الجبل

يبلغ عدد أهالي ميس الجبل حوالي ٣٣ ألف شخص، إلا أن عدد المقيمين لا يتجاوز الستة آلاف. يرأس مجلسها البلدي أحد أعضاء «أمل»، وهو مجلس لم يتدخل يوماً في أزمة التيار الكهربائي، وترك الملف للقطاع الخاص. وتعود ملكية المولدات إلى علي هزيمة المحسوب على الحركة، وحسان شقير الموالي لـ «حزب الله».

ووفق أحد السكان، تم تقاسم منازل البلدة بينهما، كل منهما مسؤول عن جهة فيها، وعدد الاشتراكات يناهز الألفين، والعاملون في المولدات مقسمون سياسياً وعائلياً. ويغمر محدثنا إلى أن بعض الأرباح يذهب إلى الغطاء السياسي لهزيمة وشقير، ولكنه ينقل عن مقربين منهما أنهما لم يعودوا يحققان أرباحاً ويميلان إلى كفة الخسارة. فهناك العديد من المشتركين الذين بدأوا بتركيب ألواح الطاقة الشمسية، إما ببعض المساعدات من الأقارب المسافرين، أو هبات من أصحاب رؤوس الأموال، هذا عند جماعة «أمل»، على حد قوله؛ أو من خلال قروض الطاقة الشمسية في «القرض الحسن» للذين يدورون في فلك «حزب الله».

بنت جبيل: أموال الاشتراكات بين سائل ومجيب

قضاء بنت جبيل: هو أحد أفضية محافظة النبطية الأربعة، يقع على الحدود الدولية الجنوبية، ويمتد على مساحة ٢٦٠ كيلومتراً مربعاً، يحده من الشمال والغرب قضاء صور، وشرقاً قضاء مرجعيون. يبلغ عدد سكانه القاطنين فيه ٥٨٣٠٠ نسمة تقريباً، أي ما يعادل ١,٣ في المئة من الرقم الإجمالي للبنانيين. مركزه مدينة بنت جبيل الحدودية وهي شهدت هجرات

متوالية منذ الحرب العالمية الأولى، وبالأخص باتجاه الولايات المتحدة الأميركية، ويغلب عليها الطابع الشيعي، إذ يتواجد الشيعة في كل بلدات القضاء، ويسيطر الثنائي على كل بلدياته مع وجود ضعيف في بعضها للجو اليساري والشيعي.

بنت جبيل

مدينة بنت جبيل هي مركز القضاء ويقترّب عدد السكان المسجلين من ٤٣ ألف شخص، لكن المقيمين لا يتجاوزون الستة آلاف. يسيطر الثنائي الشيعي على المجلس البلدي فيها، مع أغلبية تامة لـ «حزب الله». وبحسب ناشط محلي، فإن لجنة من أربعة أشخاص برئاسة رئيس البلدية عفيف بزي، وهو عضو في «حزب الله» تتولى مسؤولية قطاع المولدات التي تم تأمينها من خلال مساعدات من الأمم المتحدة والمغتربين، وهي مسؤولة عن الصيانة والجباية وتعتمد تسعيرة الوزارة. ويقوم بصيانة المولدات أربعة أشخاص غير دائمين، وهم مقرّبون من «حزب الله»، باستثناء الجابي وهو موظف ثابت. وتدخل كل الموارد في صندوق البلدية، وفي ما مضى كانت تُصرف الأموال وتُستثمر دون معرفة وجهة الإنفاق. وبعد تدني الجباية بفعل الأزمة الاقتصادية وتراجع المشتركين، ودخول قروض الطاقة الشمسية، كما أسلفنا، ومبادرات المغتربين في هذا المجال، بدأت البلدية تدرس خصخصة هذا القطاع أو تزييمه لأحد المقربين، وفق أحد الأهالي. وبينما كثر الحديث عن ارتفاع الكلفة وضعف الإمكانيات، تساءل المصدر عن الأرباح التي كانت تحققها البلدية قبلاً، ولماذا لم تظهر حالياً.

عيترون

يبلغ عدد السكان المسجلين في عيترون نحو ١٨ ألف شخص، في مقابل نحو سبعة آلاف من المقيمين، ومعظم مغتربها في كندا وأستراليا. وعلى غرار كل بلديات القضاء، يسيطر الثنائي الشيعي على المجلس البلدي، مع وجود رمزي لليسار والشيعيين، وأرجحية تامة لـ «حزب الله». ويعرض أحد أهالي البلدة واقع قطاع المولدات فيها، مشيراً إلى وجود أربعة زعمت البلدية أن إيران تبرّعت بها، وتكفلت بدفع ثمن شبكة التوزيع. وفي المقابل، يؤكد ناشط أن البلدية جمعت مبلغ ١٠٠ دولار أميركي من كل منزل مشترك عند بدء المشروع. وبحسبه تشرف على المولدات لجنة برئاسة نائب رئيس المجلس البلدي علي حجازي، وهو في «حزب الله». وإذ تلتزم البلدية بتسعيرة وزارة الطاقة، كانت في ما مضى تجني أرباحاً لم يُعرف كيف صُرفت أو استُثمرت. ولكن مع دخول الطاقة الشمسية وتزايد عدد المتخلفين عن الدفع بفعل الوضع الاقتصادي الصعب، بدأت البلدية «النق» والمولدات تتعطل، مع عدم استبعاد تلميها لأحد الأشخاص الموثوقين منها ومن الحزب الذي يسيطر عليها.

بيت ليف

يقيم في بيت ليف نحو ٣٨٠٠ شخص في حين يبلغ عدد السكان المسجلين نحو ثمانية آلاف، وهي بلدة أيوب حميد. يسيطر الثنائي الشيعي على البلدية. وبحسب أحد المطلعين، هناك نحو ٨٠٠ مشترك في أربعة مولدات يملكها عيسى بداح، وهو عضو في «حزب الله». ويعمل في تسيير المولدات ثلاثة أشخاص من أقرباء المالك الذي لا يلتزم بتسعيرة وزارة الطاقة ويعتمد الجباية بالدولار الأميركي. ولا تجرؤ البلدية على الاعتراض لأن تغطية الحزب لبداج كاملة، وهو ما كان يدخل في سوق المولدات من دون ذلك الدعم.

النبطية: أهلاً بالطاقة الشمسية

قضاء النبطية: قضاء النبطية هو أحد أفضية محافظة النبطية



الأربعة، يحده من الشمال قضاء جزين، من الشرق قضاء مرجعيون، من الجنوب و الشرق قضاء صور و بنت جبيل وغرباً قضاء صيدا- الزهراني. مركزه مدينة النبطية وهي أيضاً مركز المحافظة. يقدر عدد سكان القضاء القاطنين بـ ١١١٠٠٠ نسمة، وكحال الأفضية السابقة، فهو شيعي بامتياز، وككل الجنوب يسيطر الثنائي الشيعي على كل بلدياته، مع بعض الظهور الرمزي للياسر.

كفر رمان

بلدة كفر رمان المعروفة في ما مضى بتاريخها اليساري، يرأس مجلسها البلدي شخص من «أمل» وفق اتفاق تقسيم البلدات بين الثنائي الشيعي، مع وجود فاعل لـ «حزب الله» ورمزي للشيعيين واليساريين. وبحسب أحد اليساريين القدامى، يوجد في البلدة ثلاثة مولدات هي لجمال غبريس، فخر الدين، وعدنان علي أحمد، ومقسمة على قطاعات في البلدة، ولا يحق لأي منهم العمل في مجال الآخر. ويحظى كل منهم بدعم حزبي، ولو بشكل غير مباشر. فمثلاً المشترك لدى جمال غبريس يناصر «أمل» على اعتبار أن صاحب المولد منضو تحت لواء الحركة؛ والذي لدى فخر الدين يحظى بتأييد «حزب الله»، أما «اشترار» عدنان علي احمد فيجمع الطرفين معاً؛ وتالياً فإن الثلاثة، ولو من تحت الطاولة، يصوّنون عند الثنائي الشيعي. ويشكو أصحاب المولدات تكراراً من الخسائر، ما يدفع بهم إلى رفع تسعيرة الاشتراك الشهري، سيما ما يُعرف بـ «المقطوعة» أو الذي لا يقوم على عدادات. ولا تتدخل البلدية في هذا القطاع، رغم الغمز من قناة الشراكة المستترة بينهم وبعض أعضائها. هذا وبدأ عالم الطاقة الشمسية بالدخول إلى البلدة كسواها في القضاء.

حاروف

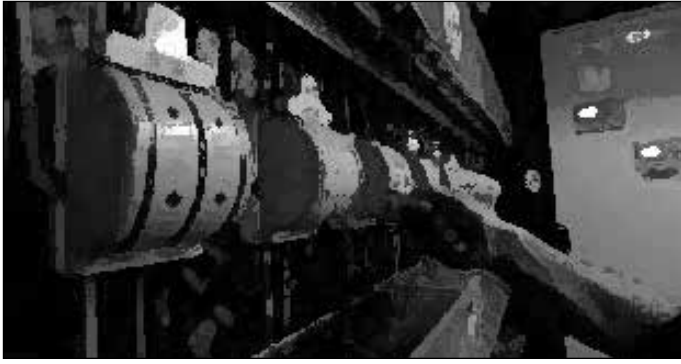
في حاروف حيث يعيش نحو خمسة آلاف شخص، ويسيطر الثنائي على مجلسها البلدي، هناك صاحب مولدات وحيد هو حسن فحص المحسوب على «حزب الله» ولكنه يقدم خدماته التنفيذية والمالية للحزب والحركة على السواء. وهو يحتكر توزيع التيار الكهربائي ويتحكم بالسعر كما يحلو له، ويحظى بدعم الطرفين، بحسب أحد الأهالي.

النبطية

في بلدية النبطية التي يقطن في نطاقها الجغرافي أكثر من أربعين ألف مواطن، تتقاسم البلدية التي يسيطر عليها الثنائي الشيعي مع أغلبية لـ «حزب الله»، تجارة المولدات مع القطاع الخاص. فهي تملك حوالي ٦٠ في المئة من السوق، وتدير بشكل كامل الملف وتوكل متابعته إلى العضو فيها محمد جابر، وهو محسوب على «حزب الله». وفريق تشغيل المولدات من التابعين للطرف المسيطر على البلدية وهو الحزب. ومن مالكي مولدات كهربائية خاصة في النبطية حسن فحص في حاروف، بالإضافة إلى حسني كوكب الذي دخل الميدان من خلال مهنته كهربائي، وهو مقرّب من «أمل». ويلاحظ المواطنون أن فاتورة القطاع الخاص أعلى مما تطلبه البلدية، لكن الموقع الجغرافي لسكنهم يجبرهم على الاشتراك بمولد خاص. وفي المدينة انتشار قوي لألواح الطاقة الشمسية، مع الحديث من بعض الأهالي عن نية البلدية الاستغناء عن المولدات أو بيعها والعمل على إنشاء مزارع للطاقة الشمسية.

أنصار

بلدة أنصار هي من أكبر بلدات القضاء ويقيم فيها حوالي سبعة آلاف شخص. والبلدية التي يسيطر عليها الثنائي الشيعي لا تتدخل في موضوع المولدات لا من قريب أو بعيد، فالذي



اشتراكاتهم. وبدأ حديث عن انسحاب عيسى من السوق بسبب ارتفاع الكلفة، وقلّة المشتركين، فيما البلدية تفكر بالخروج من الموضوع وتلزم المولدات لمن يرغب.

الصفند

الصفند هي من أكبر بلدات الزهراني ويسكنها نحو ٣٠ ألف شخص، وتسيطر «أمل» على مجلسها البلدي الذي لا يتدخل في قطاع المولدات. ووفق أحد الأهالي، فإن مالكي المولدات ينتمون إلى الحركة، وهم أحمد الحاج، محمد كاعين ومحمد كوثراني، وجميعهم لا يلتزمون التسعيرة الرسمية، ويتقاضون بَدَل الاشتراك بالدولار الأميركي أو ما يعادله حسب الصرف في السوق السوداء. ويشكو صاحب أحد المولدات من تأثير تركيب ألواح الطاقة الشمسية، فهو بصدد تخفيض ساعات التغذية والإبقاء على قيمة الاشتراك نفسها. ويذكر أن مالكي المولدات يوفرون إنارة مجانية للجامع والحسينية والمنازل الملاصقة لأجهزتهم بسبب الإزعاج الذي تُحدثه.

تفاحتا

يبلغ عدد السكان المسجلين حوالي خمسة آلاف شخص. ويرأس المجلس البلدي إبراهيم كوثراني، أحد أعضاء «حزب الله»، والبلدية لا تتدخل في موضوع المولدات التي يملكها عماد كوثراني، شقيق رئيسها، وتالياً لا ينافسه أحد، وكان سابقاً يلتزم بالتسعيرة الرسمية، لكنه حالياً لا يفعل بحسب أحد الناشطين. ذلك أن الكلفة باتت أعلى بكثير من السابق، إذ ازداد ثمن الصيانة والمازوت، وقلّ عدد المشتركين بفعل اتساع استخدام الطاقة الشمسية الذي يموله «حزب الله» من خلال من مؤسسة «القرض الحسن» التابعة له.

بعد هذه الجولة على المناطق الجنوبية، يظهر أن قطاع المولدات الذي كان قبل الأزمة الإقتصادية عام ٢٠١٩ يدور في فلك الثنائي الشيعي، أضحي بعدها ملتصقاً بهما، إن عبر البلديات التي يسيطر عليها بشكل كامل، أو من خلال المقربين من هاتين البلديات في هذا القطاع، أو الشراكات المخفية بين أشخاص محسوبين عليهما أو أعضاء في البلديات أو حتى رؤسائها مع أصحاب المولدات، وكذلك خدمات متبادلة في بعض البلديات، أو توصيات من الحزبين لأصحاب المولدات. ومما تبيّن كذلك أن الداخل الجنوبي يتبع بشكل مباشر لـ«حزب الله»، مع احتفاظ «أمل» ببعض التأثير في هذا القطاع، وإن بشكل محدود. أما على الساحل، فإنّ الحركة تسيطر بشكل أكثر وضوحاً.

ما يسترعي الانتباه خلال الجولة جنوباً أن «حزب الله» دخل كشريك فاعل في موضوع الطاقة البديلة عبر الطاقة الشمسية والقروض التي تقدمها مؤسسة «القرض الحسن»، وأن أهالي الجنوب يتفاعلون مع تلك الفرصة بشكل كبير، وكذلك مع مبادرات د المغتربين. ويروي بعض المقترضين أن المسؤولين عن الإقراض يوجهون المستفيدين إلى مؤسسات معينة للشراء منها، وهي بطبيعة الحال تدور في فلك الحزب. ونقلًا عن آخرين كانوا من أوائل المقترضين، أن المؤسسة بادئ الأمر كانت تفرّض على المقترضين أو الأعضاء في الحزب الذين يقدمون الطلب، أن تتولى شركة معينة تركيب النظام ويقوم المقترض أو العضو في حزب بالتسديد مباشرة إلى المؤسسة دون التعاطي مع الشركة إلا في إطار الصيانة أو وجود خلل.

يبدو أن ما فيا أو جماعة المولدات الكهربائية لم تعد تستطيع تحقيق الأرباح الكبيرة التي كانت تجنيها سابقاً، ويعود ذلك إلى سببين: الأول اتجاه المواطنين إلى تركيب ألواح الطاقة الشمسية، والثاني وقف الاشتراكات نتيجة عدم القدرة على دفع كلفتها. ويلاحظ أن أصحاب المولدات الكبار يتجهون إلى استبدال مولداتهم بمزارع للطاقة الشمسية، مع سؤال أساسي بشأن كيفية بنائها، ووفق أي مواصفات، وعلى أي أرض، وبحسب أي تنظيم. وهل ستكون ملتزمة بالقوانين والأنظمة المرعية أم ستغرق كما قطاع المولدات، في فوضى ينتج عنها استنثار واحتكار ومافيات؟

الله» السيد حسن نصرالله، يسيطر على مجلسها البلدي الثنائي الشيعي، مع أغلبية لـ«أمل»، والبلدية هي أيضاً تنأى بنفسها في العلن عن موضوع المولدات. وبحسب أحد الناشطين في البلدة، هناك ثلاثة مولدات يملكها كل من حيدر نسر ومحمد أسعد، وهما يتبعان الحركة، وحسن حدرج الذي تربطه علاقات جيدة بطرفي الثنائي؛ وعمال المولدات هم عادة من أقرباء المالك. وتشهد البلدة تنافساً بين الثلاثة، ويطلب الحزبان المسيطران منهم أموالاً شهرية بحجة مساعدة بعض الأهالي، كما إعفاء آخرين من التعرفة. وهذا ما أشار إليه حسن حدرج في جلسة حضرها الناشط المذكور، متذمراً من تلك الطلبات.

طير دبا

في طير دبا حيث يعيش نحو خمسة آلاف شخص، يسيطر الثنائي الشيعي على المجلس البلدي. ووفق أحد الأهالي يملك المولدات في البلدة كل من غسان خليل زيدان الذي يتبع «أمل»، وعلي مغنية وعبد الأمير وطفى وعصام سعد، وهم حزيون وتربطهم علاقات جيدة بالطرفين. ولا تتدخل البلدية، وتسير أعمال الأربعة على أساس المحسوبيات، وهم ولا يلتزمون على الدوام بالتسعيرة الرسمية. ولكن يتحدث المصدر عن شراكة باطنية بين مالكي المولدات والمسؤولين الحزبيين في البلدة وتبادل الخدمات. وما يميز طير دبا توجه قسم كبير من السكان إلى تركيب ألواح الطاقة الشمسية.

العباسية

يعيش في العباسية نحو ١٨ ألف شخص، وكغيرها يسيطر الثنائي الشيعي على البلدية مع حضور رمزي للحزب الشيعي. وفي البلدة ١٢ مولداً كهربائياً تملكها شركة الطائر الذهبي لصاحبها هيثم حكيم، وهي تعمل في هذا المجال منذ أكثر من ٢٠ سنة، وتتولى تجارة المولدات والصيانة، وتتعاون مع البلدية التي شكلت لجنة تُشرف على الاشتراكات. ومالك الشركة على علاقة جيدة مع الحزب والحركة، وهناك التزام بالتسعيرة الرسمية. ويلاحظ مؤخرًا دخول خليل حمتو الذي يعمل في صور على خط الاشتراكات عند مفرق العباسية، وهو لا يتقيد بالتعرفة الرسمية، ويُقال إنه مغطى بالعلاقة بنافذين في «أمل».

الزهراني: إلى الطاقة الشمسية سائرون

قضاء الزهراني: يضم كل بلدات وقرى قضاء صيدا باستثناء المدينة، وتسمى قرى الزهراني، ويغلب عليها الطابع الشيعي مع وجود أقلية مسيحية، ويسيطر الثنائي الشيعي على القرى الشيعية مع أغلبية لـ«أمل».

البيسارية

يقيم في البيسارية نحو ١٢ ألف شخص، نصفهم من أهاليها والباقيون نازحون من بلدة يارين الحدودية ولاجون سوريون وفلسطينيون. يسيطر الثنائي الشيعي على المجلس البلدي مع أرحية للحركة. كان في البلدة تسعة مولدات يملكها ثلاثة أشخاص، اثنان يدوران في فلك «أمل» والثالث مع الحزب السوري القومي الاجتماعي. اثنان توفقا عن العمل، والثالث، قاسم شور، باع مولداته إلى شقيق المحامي معن الأسعد، وهو لا يلتزم بتسعيرة الوزارة ومعظم الأحيان لا يعطي إيصالات. وتشهد البلدة، وخصوصاً الخط الساحلي، إقبالاً على تركيب ألواح الطاقة الشمسية، وهذا كان العامل الأساسي لتوقف مالكي المولدات عن العمل.

أنصارية

في أنصارية يعيش نحو خمسة آلاف شخص، ومجلسها يتقاسمه الثنائي الشيعي ويرأسه عضو مستقل، مع أغلبية للحركة. وفي البلدة سبعة مولدات، ثلاثة منها مملُك للبلدية وأربعة خاصة. كانت البلدية خارج القطاع، لكن مشاكل نشأت بين المواطنين ومالكي المولدات دفعها لشراء أجهزة وتشغيلها. وقد شكلت لجنة للإشراف عليها برئاسة محمد الصغير، أمين الصندوق في البلدية وعضو «أمل». وتحدث ناشط عن خلل في إدارة البلدية للقطاع بحيث تغلب عليه السرقة والفساد. فرغم نسبة التسديد العالية من المشتركين، هناك عدد من الحزبيين يسحبون كهرباء من دون الدفع.

ويملك علي رضوان الموالي للحركة مولدين، وحسان عيسى المحسوب على الحزب عددًا مماثلًا. ومعظم عمالهم من الجنسية السورية، والاثنان لا يلتزمان بتسعيرة الوزارة. ويقول الناشط إن كثيرين تحولوا إلى الطاقة الشمسية وألغوا

يملك المولدات هو علي الصفاوي (أبو أحمد) وهو المسؤول العسكري لـ«أمل» في الجنوب. وبحسب أحد الناشطين، فهو يمنع أي شخص أو جهة من العمل في البلدة أو في المناطق القريبة حيث يملك مولدات. وقد حاول حسن فحص، وهو أحد مالكي المولدات في حاروف والنبطية ومقرّب من «حزب الله» توسيع أعماله في أنصار، لكن الصفاوي منعه. وهو لا يلتزم بأي تسعيرة تضعها الوزارة ويحدد قيمة الاشتراك بالدولار الأميركي. ويذكر أن الصفاوي يملك كذلك مولدات في سينا وكوثرية الرز.

الدوير

في الدوير كان شخص من آل طهماز يملك مولدات تزود نحو ثلثي البلدة بالتيار الكهربائي، إلا أنه أطفأ محركاتها بسبب ارتفاع نسبة «الأتاوة» الواجب دفعها إلى إحدى جهات الثنائي الشيعي، والمقصود بها «أمل» بحسب أحد أقاربه، مما دفعه إلى وقف عمله؛ في حين بقي مولد يملكه المختار سعد الله قانصو، وهو عضو في «حزب الله». ويشير أحد الناشطين إلى أن عددًا كبيرًا من منازل الدوير يغرق في العتمة بسبب ارتفاع كلفة اشتراك المولد، في ظل عدم اكتراث البلدية التي يسيطر عليها الثنائي. لذلك لجأ بعض السكان إلى الطاقة الشمسية عبر «القرض الحسن»، حيث تقوم النساء برهن مجوهراتهن الذهبية في سبيل الحصول على الكهرباء، أو اعتماد UPS وبطاريات الشحن مع تحسن ساعات التغذية من كهرباء لبنان بعض الشيء، بما لا يتجاوز ثلاث ساعات يوميًا.

الشرقية

في بلدة الشرقية التي لا يتجاوز عدد المقيمين فيها ألفين، لا يوجد حاليًا أي مولد كهربائي، بعدما كان فيها أربعة مولدات تملكها البلدية، وكانت تديرها جمعية تتبع لـ«حزب الله»، لكنها تبخرت واختفت، ولم يعرف سبب ذلك. وكان يشرف عليها عضو المجلس البلدي فادي نجيب شعيب المحسوب على الحزب. وهذه ليست المرة الأولى تختفي المولدات في الشرقية، ففي عام ٢٠١٨ قَدّمت وزارة الشؤون الاجتماعية مولدًا كهربائيًا عبر شركة حسن حسين للمعدات التي قبضت ثمنه في حزيران ٢٠١٨ لكنه اختفى، ونفت البلدية علمها به آنذاك بعد مراجعتها من أحد الناشطين.

صور: قطاع المولدات، الأمر لـ«أمل»

قضاء صور: هو أحد أفضية محافظة الجنوب الثلاث، مركزه مدينة صور التاريخية، واحدة من أقدم المدن الساحلية في حوض البحر الأبيض المتوسط. تبلغ مساحة القضاء ٤١٨ كيلومترًا مربعًا تمتد على شريط ساحلي من مجرى نهر الليطاني شمالاً، حتى الحدود الدولية جنوباً، بعمق يتراوح بين ١٥ و٢٠ كيلومترًا. يحده من الشمال قضاء صيدا الزهراني، وشرقاً قضاء بنت جبيل، ومن الجنوب الحدود الدولية. ويُعتبر معقلًا لحركة «أمل» التي تسيطر بالشراكة مع «حزب الله» على كل بلدياته.

صور

في مدينة صور حيث يعيش نحو ١٤٠ ألف مواطن، يسيطر الثنائي الشيعي مع حلفائه على البلدية مع أغلبية واضحة لـ«أمل». منذ بدء أزمة الكهرباء رفضت البلدية التدخل المباشر في هذا القطاع، لكنها تلقت مولدين مساعدتين من إيطاليا، ثم تعرّضت للخسارة بسبب سوء الإدارة من الذي تولى الإشراف عليها. وبعد ذلك تنازلت عن المولدين لصالح عضوي مجلسها سمير بواب وحسن حايك اللذين قدّما سيارة في المقابل.

في المدينة ١٥ مولداً يملكها أحمد قدادو، أحمد منصور، خليل حمتو وقاسم أحمد، كما فيها عدد من المولدات الصغيرة في مناطق المساكن الشعبية، الزراعية، والمعشوق. وهناك نوعان من الاشتراكات، «المقطوعة»، والعدادات. ومالكو المولدات تجار كهرباء لا صلات حزبية لهم مع الأطراف السياسية. لكن ناشطاً يقول إنهم يدفعون ١٠ في المئة من أرباحهم للبلدية. وهناك لجنة بلدية يرأسها باسم حلاوي، من الحزب السوري القومي الاجتماعي، تتابع موضوع المولدات ومدى التزام مالكيها بالتسعيرة. وفي الإجمال، موقف البلدية، وخصوصاً رئيسها، عدم التدخل في الملف ونفي أي استفادة منها.

البازورية

في البازورية، البلدة التي يتحدر منها الأمين العام لـ«حزب

ثقافة وفن

كامل مروّة

من مواليد عام ١٩١٧ في الزرارية بجنوب لبنان.



درّس في مدرسة الفنون الإنجليزية في صيدا حيث أصدر عام ١٩٣٠ مجلة «ثمرة الفنون» بالتعاون مع رشدي المعلوف، وكانت مخطوطة. وانتقل بعدها إلى الجامعة الأميركية في بيروت.

بدأ العمل الصحفي عام ١٩٣٤ في جريدة «النداء»، وانتقل عام ١٩٣٧ إلى صحيفة «النهار»، وبقي فيها حتى عام ١٩٤١ حين غادر البلاد إلى تركيا، ثم أوروبا حيث أمضى سنوات الحرب العالمية الثانية.

أصدر عام ١٩٣٩ مجلة «الجريدة الجديدة» المصورة بالتعاون مع فؤاد حبّيش، الضابط المترجم الذي ترك المؤسسة العسكرية ليلتحق بالصحافة، وهو صاحب أسبوعية «المكشوف»، وهي «جريدة أدب وفن وسياسة»، صدرت بين عامي ١٩٣٥ و١٩٤٩.

نشر مروّة «الحياة» عام ١٩٤٦، وصحيفة «ذي دايلي ستار» باللغة الإنكليزية عام ١٩٥٢. وكان يتقن ست لغات، وله مؤلفان: «نحن في أفريقيا» و«سته في طيارة».

اعتمد الطرق الحديثة في صياغة الخبر وكتابة الرأي، متأثرًا بأسلوب التجرّد السائد في الجرائد والمجلات الدولية.

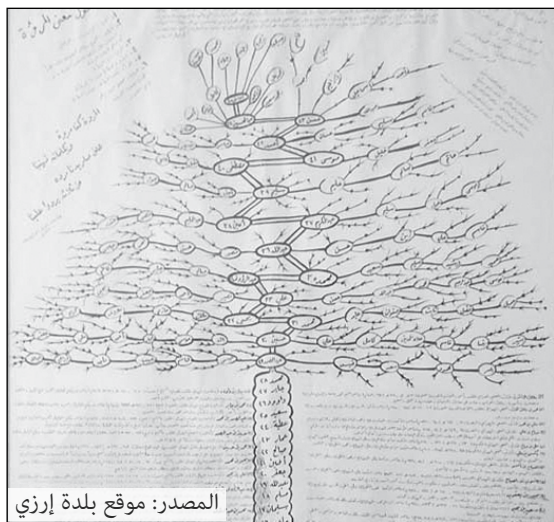
أدخل أحدث التكنولوجيا الموجودة يومذاك على صناعة الصحف وطباعتها. سجّل باسمه اختراع «الحرف العربي المختصر»، ويعود إلى عام ١٩٥٩، ولا يزال هذا الحرف المعروف باسم Simplified Arabic في الاستعمال إلى اليوم، ولا سيّما على الوسائل الرقمية. وقد كتب غسان تويني عن ذلك التجديد الذي كان مروّة رائده، متحدّثًا عن «التجميل في الإخراج» و«جعل الصفحة مشوّقة، بل ملونة»، و«التصنيع» عبر «الآلة المنصّدة»، و«المطبعة الدوّارة تحلّ محل أربع طابعات على اليد».

كان مروّة أيضًا معلقًا وخبيرًا سياسيًا ذا رأي نافذ، نسج شبكة علاقات واسعة مع أصحاب القرار في العواصم العربية والغربية. وقالت عنه مجلة «الإيكونوميست» البريطانية في عددها الصادر في تموز ١٩٦٦ بأنه «لم يكن رجل صحافة فحسب، بل شخصية سياسية، يستشيرها الملوك ورؤساء الدول».

أغتيل يوم الاثنين ١٦ أيار ١٩٦٦، في مكتبه في دار الحياة في بيروت برصاصتين أطلقتا من مسدس كاتم للصوت فأصابته في القلب وكان عمره ٥١ سنة.

نفذ الإغتيال عدنان سلطاني الذي حُكم عليه في لبنان بالسجن المؤبد، وهو اعترف بأنه قام بالعملية تنفيذًا لأوامر الاستخبارات المصرية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وهو فرّ من سجن الرمل عام ١٩٧٦، وتمّ تهريبه إلى القاهرة، وتوفي عام ٢٠٠١ ونعاه حزب الإتحاد الناصري في لبنان.

ويُذكر أنّ محسن سليم كان وكيل أسرة مروّة في المحاكمة.



تحرير مجلة «الطريق الثقافيّة» من العام ١٩٦٦ حتى شباط ١٩٨٧، كما كان عضوًا في مجلس تحرير مجلة «النهج» الصادرة عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. واغتيل حسين مروّة في ١٧ شباط ١٩٨٧ بواسطة كاتم الصوت في منزله.

وإلى فرع مروّة الزرارية ينتمي كامل مروّة المولود عام ١٩١٥، وهو ابن جميل مروّة. وهو صاحب أسبوعية «المكشوف»، وهي «جريدة أدب وفن وسياسة»، صدرت بين

عامي ١٩٣٥ و١٩٤٩. ونشر مروّة «الحياة» عام ١٩٤٦، وصحيفة «ذي دايلي ستار» باللغة الإنكليزية عام ١٩٥٢. خوّنّه التياران الناصري والبعثي وألصقا به تهمة العمالة للغرب ثم قضى اغتيالاً على يد عدنان سلطاني المؤيد للتيار الناصري في ١٦ أيار ١٩٦٦.

وهناك فرع للأسرة في حاريس، ويتحدر منه كريم مروّة المولود عام ١٩٣٠، الكاتب اليساري والمُشارك في تأسيس وتحرير جريدة «النداء» الذي أصبح رئيسًا لتحريرها حتى عام ١٩٦٦. كتب العديد من الأبحاث في مجلة «الطريق» اللبنانية، وفي جريدة «المحرر» اللبنانية، وله أكثر من ٢٠ مؤلف.

المرأة

زينب فواز

زينب فواز (١٨٥٥-١٩٤١) ولدت في تبنين بجنوب لبنان.



كاتبة وأديبة عاملية، لم تكن ظاهرة عامة نسائية طبيعية أفرزها مجتمع جبل عامل المتطور، بل كانت حالة استثنائية. وشكّلت مصر منطلقًا لنشاطها الأدبي، فقد انتبه حسن حسني باشا، صاحب مجلة النيل، إلى موهبتها فدرّسها بنفسه الصرف والبيان والعروض، بعد أن كانت تلقّت علومها الابتدائية على يد محمد شبلي، وأخذت الإنشاء والنحو عن محي الدين النهاني، وتمكّنت من كل ما تقدّم؛ فتمت بذلك ولادتها الأدبية ونبتت، وغدت شاعرة وناثرة وخطيبة وعالجت شتى المواضيع الاجتماعية والسياسية وعُيّنت بشؤون المرأة.

شاركت في الحركة الأدبية من خلال الكتابة في الصحف والمجلات. كما حرّرت في العديد من الصحف والمجلات كـ«لسان الحال»، «المؤيد»، «الإتحاد»، «المصري»، «النيل»، «الأستاذ»، «البيستان»، «الفن»، «المهندس»، «فرصة الأوقات»، «الأهالي»، «أنيس الجليس»، «رائد النيل»، «الشام»، «المنار».

تفرّعت إنتاجها وطرق الأدب الاجتماعي ومساجلات حول أوضاع المرأة، والمجتمع، فن المسرح، والترجمة والشعر.

امتاز أسلوبها في المقالات بالبساطة والبعد عن الصناعة، لأنه موجه إلى العامة من الناس، أما عندما كانت تكتب المقالات الاجتماعية فطبعه الهدوء، والاتزان والواقعية والابتعاد عن التكلّف. لها مسرحية الهوى والوفاء (١٨٩٣)، الدر المنثور في طبقات ربات الخدور (١٨٩٥)، حسن العواقب (١٨٩٩)، الرسائل الزينية (١٩٠٥)، رواية الملك كورش (١٩٠٥) وغيرها.

كتبت زينب فواز على غلاف كتابها الدر المنثور :

كتابي تبدي جنة في قصورها تروح روح المفكر صور التراجم

خدمت به جنسي اللطيف وانه لأكر ما يهدى به لعز الكرائم

وتصرّف عن: حنيفة الخطيب، تاريخ تطور الحركة النسائية في لبنان وإرتباطها بالعالم العربي ١٨٠٠، ١٩٧٥، دار الحدّثة للطباعة والنشر، ١٩٨٧، ص ٦٧-٧٤.

عائلات وأنساب

آل مروّة

الاسمُ بحسب المراجع التاريخية يعود إلى كلمة المروءة. يُرجعُ بعض المؤرخين نسب آل مروّة إلى الجد الأعلى ملك الأشتر بن مالك بن الحارث النجفي. وتُردّ هذه الروايات الأسرة إلى اليمن، وتحديدًا إلى قبيلة همدان.

وأُسرة مروّة حاليًا موزعة بين قرى الزرارية وزيتا وعيتيت وعين قانا وإرزي وبرج رحال وحدّاثا وجباع الحلاوة وحاريس وبيت ياحون وبنّت جبيل وكفرحتي ويحمر النبطية؛ وكذلك يتواجد أفرادها في سوريا وفلسطين والأردن والعراق وإيران.

في حدّاثا فروعٌ لأسرة مروّة، وإليها ينتسبُ أحد علماء هذه العائلة، الشيخ علي بن الحاج حسين مروّة الحدّاثي، وحفيده العلامة الشيخ علي مروّة، صاحب كتاب جبل عامل في قرنين. وكذلك يتحدر من فرع مروّة في حدّاثا حسين، حفيد الشيخ علي، وله العديد من المؤلفات الأدبية والنقدية والفكر الفلسفي وخاصة في كتابه النزعات المادية في الفلسفة الإسلامية. ترأس

جغرافيا وسكان



جاء في قاموس لبنان الصادر عام ١٩٢٧ أنّ الزرارية تابعة لمديرية عدلون من محافظة صيدا، وسكانها من الشيعة وعددهم ٧٢٣.

وهي تتبع حالياً قضاء صيدا بمحافظة الجنوب، ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٢ ألف نسمة، فيما كان عدد ناخبها في انتخابات عام ٢٠٢٢، ٦٧٢١ ناخباً، أما المقترعين فكانوا ٢٤٧٤ شخصاً. ونالت لائحة الثنائي الشيعي ١٩٩٥ صوتاً من المقيمين، وتوزعت الأصوات الباقية بين لائحتين.

تعدّ عائلة مروّة أكبر أسرها، يليها زرقط ثم جمعة، وعائلات الأسعد، أخضر، بزّو، بلال، جزيّني، حلّال، خشمان، خليل، شرف الدين، شقراني، زاهر، طالب، طعان، فخري، عون، كجك، كوشمان، متيرك، محيي الدين، مروّة، نعمة، والهاشم وغيرها.

يعيش جزءٌ غير قليل من أبناء الزرارية في ساحل العاج والسنغال والكونغو وألمانيا وغيرها.

الزرارية

هي إحدى قرى قضاء صيدا تقع على مسافة ٨١ كيلومتراً عن بيروت عبر صيدا- صور- مفرق أبو الأسود، وهي تبعد عن صيدا مسافة ٣٨ كيلومتراً جنوباً، وعن النبطية إلى الغرب على مسافة ١٦ كيلومتراً، وشمالاً شرقي صور على مسافة ٢٤ كيلومتراً منها. يحدها من الغرب مزرعة جميجم، الخرايب، ارزاي، ومن الشرق بريقع وصير الغربية، ومن الشمال بلدة أنصار وجنوباً نهر الليطاني. مساحة أراضيها حوالي ٢٥ ألف دونم.

ويتحدث إبراهيم آل سليمان في كتابه بلدان جبل عامل عن الزرارية فيذكر أنها كانت قاعدة أعمال الشومر، وكانت من إقطاع آل الصغير. أما الشيخ سليمان ظاهر فيقول إنّ ملكيتها انتقلت من علي بك الأسعد، حاكم بلاد بشارة حينها، إلى أبنائه وأنجالهم الذين رجعوا إليها من تبين بعد وفاة والدهم. ثم أصبحت بعدها أكبر الممتلكات تعود إلى ثلاث عائلات هي آل طالب وفخري وشرف الدين، بالإضافة إلى الممتلكات الأصغر.

جامع «قرانوح»... «الغبيري»... «المهدي»

جماعة والجمعة). وكان بدأ توافد شيعة جبل عامل على بيروت وضواحيها بطيئاً ومتباعدًا في العقدين هذين. فأَمّ الجامع ومصلية الجدد الشيخ حسين معتوق، المتوفى في ١٩٧٥ أو ١٩٧٦ عن سبعين عاماً. واستُبدل اسم الجامع الذي تبرّكت بالإضافة إليه عائلة بيروتية قديمة، هي عائلة قرانوح، باسم محابد هو اسم الناحية، الغبيري، هذا ما يحدث في كل مرة يختلط السكن العائلي، ويحل سكان جدد محل سكان سابقين، فتضيع السابقة، ويبرز المكان والذي ينزله الخليط العائلي قاسماً مشتركاً ونسبة عامة.

وفي ١٩٨٠-١٩٨١، هدم الجامع القديم وشيّد مكانه بناء من طبقتين، طبقة للجامع وأخرى للحسينية فتولى إمامته الشيخ حسن طراد، وكان في منتصف العقد الثالث وتزوج ابنة المرحوم الشيخ حسين معتوق، ولم يلبث أن ظهر وجهًا من وجوه «حزب الله» ومن أعيانه. واتفق بناء الجامع، الذي حمل اسمًا ثالثاً يفصح عن مذهب البناء وعن غلبتهم القاطعة على الناحية، فدعى جامع الإمام المهدي، اتفق بناؤه مع خطو الحركة الخمينية خطواتها المستقلة الأولى، واشتداد عودها بعض الشيء وانفصالها الوثيد عن حركة «أمل».

فأذن بناء الجامع بهذه الناحية المتطرفة من الغبيري وهي كانت كلها، حتى أواخر العقد السابع من أطراف الشياح وبرج البراجنة ومحطة على الطريق من بيروت إليهما. أذن باتيان النزوح من الضواحي الشرقية إلى الضواحي الجنوبية ثماره... السكانية والسياسية».

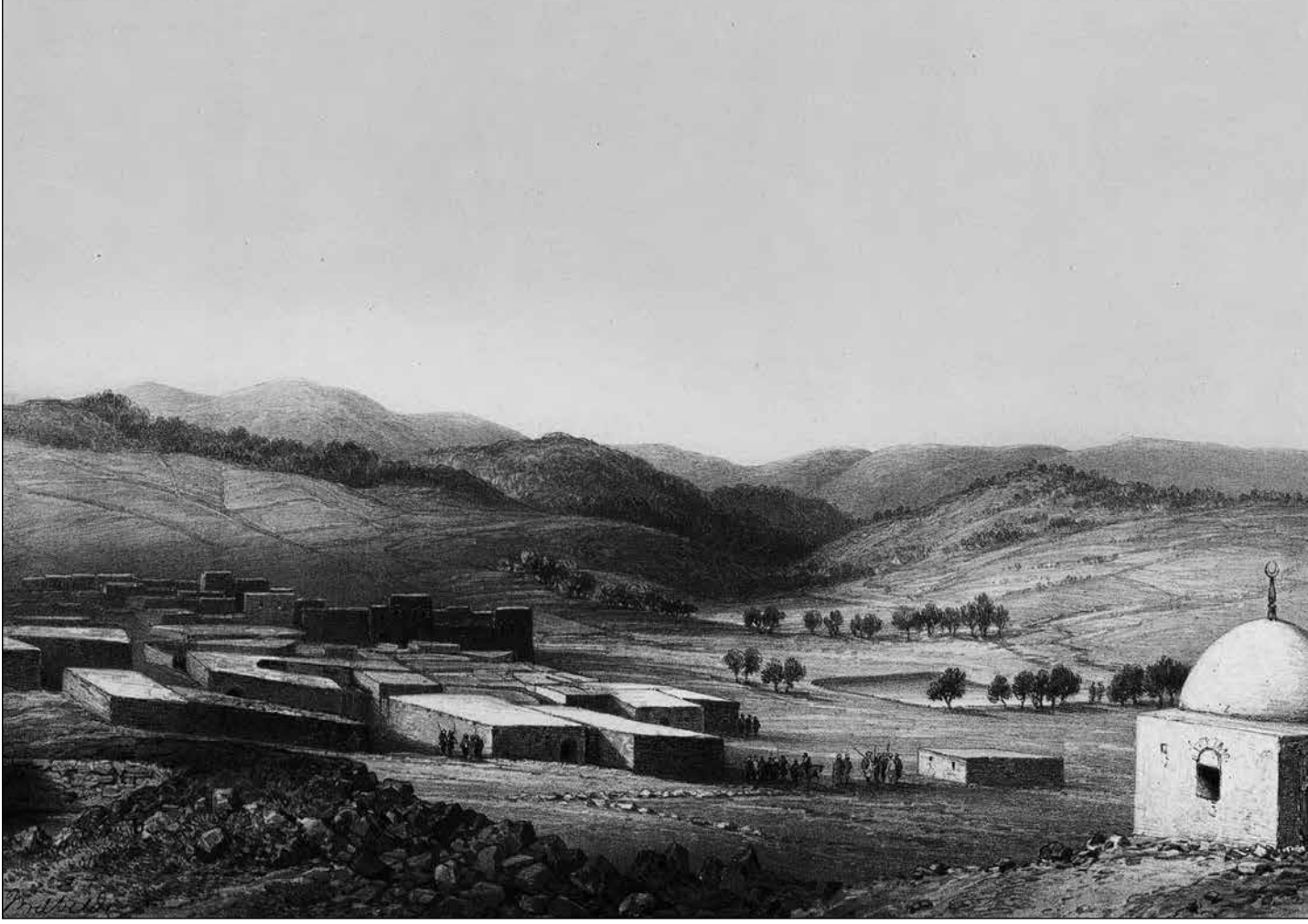
وضّاح شرارة، دولة حزب الله، لبنان مجتمعاً إسلامياً، دار النهار، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

قبل أن يغدو جامع الغبيري جامع الإمام المهدي، ويؤم مصلية الشيخ حسن طراد، ويتحوّل إلى أحد المراكز الثلاثة البارزة في الضواحي (الأثتان الآخران هما مسجد الإمام الرضا وحسينية روضة الشهيدين)، كان يدعى جامع قرانوح، ويعود بناؤه إلى مئة عام ونيف (١٨٨٠ تقريباً)، كان يحوط جامع قرانوح سكان سنة ومسيحيون لم يلبثوا أن تفرقوا. فلم يبق من السكان السنة إلى العقدين الرابع والخامس من يصلي في المسجد أو من يجمع (يصلي



قضايا وآراء

مجيد مطر



على الألسن ودونت في الكتب والصفحات، وإن لم تكتمل أو تصحح أخبارها أو تراجعها. فمكثت غامضة في أروقة الحكايات، فضاغت أحداثها في غياهب النسيان، لكنها بقيت بقوة وجدارة في الذاكرة الجماعية، كخزان للثقافة في الزمان والمكان.

أجمل ما في الروح العاملة أنها تُؤوّل على محمل البساطة والطيبة وخلاصة السعي للاستقرار، ونتيجة لمآسٍ وويلات فرضتها الأحداث امتدت خارج جغرافيتها صوب المدينة، فحملها كل باحثٍ عن حياة أفضل، أو كل طالب علم أو شاعر، أو باحث عن عمل. فصارت القصيدة العاملة تصدح في المدينة وتغني القضية والإنسان.

الروح العاملة لها فصولٌ جمّة، وأركان كثيرة، إنما تبقى السياسية أهمها. ومخطئ من يعتقد أنه قادرٌ على مصادرة الذاكرة ومحوها، لمجرد أن ناصية الحكم عُقدت له.

العامليّة كذاكرة تستحضّر العائلات التاريخية التي حكمت هذه الأرض، وإن غاب أبنائها أو عزلوا وغُيبوا عن التأثير، إنما هم حاضرون، أقوياء لأنهم جزءٌ مؤسسٌ ومخالطٌ لتلك الروح.

هي محصنةٌ أمام محاولات الاحتكار، أو الادعاء، أو الاستثمار. لقد أحالت تاريخنا صوب البدايات التي لا يمكن أن تُمحي أو يتمّ تجاوزها.

الروح العاملة وثيقةٌ لدارسي التاريخ، قيمتها أنها رويت

الروحُ العاملة

الروحُ العاملة هي خلاصةٌ ما خبره «جبل عامل» على مرّ العصور من أحداثٍ وتطوراتٍ ومتغيراتٍ أثّرت في بنيته الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، والثقافية، فطَبَعَتْ جذوره بروحٍ خاصة نحسها ولا نراها، فغدث تلك الروح ميزة تاريخية تربط الماضي بالحاضر، بعلاقة ممتدة إلى يومنا هذا.

هذه البقعة الجغرافية المسماة جبل عامل تخفيًا لـ«جبل عامل» المنسوبة بسردية ملحمة إلى تلك القبيلة العربية التي انتقلت من اليمن إلى هذا الطرف من الأرض اللبنانية، فامتزج البشرُ بالجغرافيا، هم أخذوا منها السكنى والسكن، الأمن والأمان، وهي ردت الجميل لتعطي هذا الحيّز الجغرافي اسمها، فغدا للأرض مسمى تاريخي يجول في الأرض العربية نسبًا وانتماء، إنها أرض عاملة.

هكذا باتت للأرض شخصية متميزة، من خلال علمائها وشعرائها وعلاقاتها بمحيطها، كل هذا تبلور في لهجة خاصة تتبع من الوجدان لتصل إليه، وعاداتٍ وتقاليده شكلت مع الزمن عناصرَ لروح عاملية تتكشف فيها أصالة الانتماء، وينعقد فيها خيطٌ من الأقدار المجبولة بساكني الأرض؛ كلاهما يعكسان إرادة الاستمرار في إثبات الذات وإصرارًا على تغيير الواقع.

الروحُ العاملة هي الحوزة الدينية، العائلات، الأدب، الشعر والقصائد، الثقافة، ونسقٌ من عشق الأرض غير مرئي. هي مناديل النساء وحلقة الدبكة بين الصبية والبنات.

جبل عامل هو الإنسان والذاكرة التاريخية المعاشة، فردية كانت أم جماعية. ربما هي جذرٌ لجماعة تجسّد لهذا الجذر معنىً بارتباط الإنسان بالأرض؛ ودلالة ذلك

انبعاثٌ ذاكرة خاصة بالمكان، أزلية في جذورها، تاريخية في حضورها.

تبقى الدلالة الأهم لهذه الروح، أنها مقياسٌ على الانتماء، وهي تميزٌ بين من كانت علاقته بها ملتبسة في انتماءٍ قد يبدو قريبًا منها، لكنه بعيدٌ عن جوهرها.



MENA PRISON FORUM
منتدى المطرق والمغرب
للشؤون السجنية

www.menaprisonforum.org



فهرس كتابنا للتوثيق والبحث
Directory of UMAM D&R books, periodicals and collections

www.umambiblio.org



دليل اللبنانيين إلى السلم والحرب
ديوان الذاكرة اللبنانية

www.memoryatwork.org



UMAM
للتوثيق والبحث
Documentation & Research

www.umam-dr.org

من ديوان الذاكرة اللبنانية: www.memoryatwork.org

ولا شك ان نيميس روسوس سيتذكر طويلا عيد ميلاده الذي احتفل به مع حراسه من "امل" وقطع "الكاتو" الذي احضره للمناسبة وغنى لهم. كما أن قائد الطائرة المخطوفة لم يتخيل يوماً انه سيعقد أي مؤتمر صحفي في حياته من شباك غرفة القيادة، ولا مساعده التقني الذي اطل على الصحافيين ليقول انه لم يفهم شيئاً مما يحصل لكنه احب، في المناسبة، المطبخ اللبناني.

فيما كانت حاملة الطائرات الاميركية "نيميتز" تقترب، اعلاميا على الاقل، من الشواطئ اللبنانية، اكدت مصادر علمية ان فريق الـ ١٥ رجلا من وحدة "دلنا" المضادة للارهاب اصبحوا في بيروت، وجهت اللواتي العسكرية الاسرائيلية في اعداد خطط لعمليات يمكن ان تنفذ في الضاحية الجنوبية فور انتهاء عملية اطلاق الرهائن. لكن المعلقين الغربيين اتفقوا على امر واحد: اي عملية لاطلاق الرهائن لم تعد واردة منذ وزع المخطوفون على امكنة متفرقة، واي عملية لترهيب او "ارهاب" الجهة الخاطفة ستكون نتيجتها قتل الرهائن. ومع ذلك بقيت احتمالات العملية واردة. اين، كيف، ضد من؟

الخبراء يتوقعون ردا اميركيا بعد انتهاء عملية الرهائن نهاية سعيدة، لكنهم لم يحددوا مكان الرد، وان كان بعضهم تحدث عن الضاحية والبقاع.

اللبنانيون على المشرحة

خارج لبنان وضع اللبنانيون على المشرحة، وتعاقبت وسائل الاعلام على تقلاب نفسياتنا من مختلف جوانبها لاكتشاف موقع مرض "الارهاب" الذين يظنون انه بات مرض اللبنانيين جميعا وامانهم. فبعض الفرنسيين اتصلوا باصدقاء لهم في البيروتين واقسموا انهم لمسوا فارقا كبيرا ومن النقيض الى النقيض، كان بعض هؤلاء الفرنسيين التقط ليل الجمعة - السبت (الليلة الاولى للطائرة في يد مختطفها) اذاعات اكدت ان الاسرائيليين يوشكون على التدخل. كانت الطائرة آنذاك جاثمة على ارض مطار بيروت. في الصباح كانت الطائرة في الجزائر.

وسأل الفرنسيون اصدقاءهم في الغربية عن الوضع. الجواب: لا شيء غير عادي، هل تتابعون ابناء الطائرة، انهم يراعون هؤلاء الشيعة. وسألوا اصدقاءهم في الشرقية عن الوضع. الجواب: زفت، قصف وخطف طائرات، انهم مجنونون هؤلاء الشيعة، يفسدون سمعة البلد اكثر مما هي فاسدة. ثم يسألون بشيء من الامل: اتعتقدون ان الاميركيين سيستقون، لعلمهم يردون لعلمهم يعودون... وجيء بعلماء اجتماعيين

وكتاب يتابعون قضايا الارهاب. حصيلتها ما قالوا ان ارهاب الشرق الاوسط يجب ان يدرس على حدة - لأنه لا يحمل دائما مؤشرات على التدخل السوفياتي فيه. اكثر من ذلك ذهب احدهم الى ان الاسلام الذي تحول الى ايديولوجيا جعل المسلمين من اصحاب القضايا اكثر الارهابيين تطورا. لكن الجميع محرجون لان "الارهابيين" لديهم مطلب مشروع هو اطلاق السجناء.

وخطر لبعضهم، خارج لبنان، ان يطرح السؤال: هل ان نبيه بري هو حاكم لبنان اليوم، فهو وزير ومتعاطف مع خاطفي الطائرة مما يعني ان الدولة متورطة في الخلف نفسه. الجواب كان ريبورتاجا مصورا عن الرئيس امين الجميل في بعثا مع تعليق يقول: انه يسود اليوم على المساحة التي يقوم عليها قصره... مع اضافة... عندما لا يتعرض للقصف... واكثر ما اثار استغراب العالم هو عمليات التبديل التي حصلت بين الخاطفين. ويشهد المراقبون انهم لم يروا لها مثيلا من قبل، او ربما مرة في طهران عندما خطفت اليها احدى طائرات "ايرفرانس" خلال العام الماضي. صحيفة "لوموند" قالت في افتتاحيتها: "انهم (الخاطفون) يتصرفون كما لو كانوا على ارض مستباحة" وتندر العالم بمقدار ما ندد بذلك الرواح والمجيء بين الطائرة ومبنى المطار، خاطفون قصفوا بيوتهم في الضاحية لزيارة اهلمهم قبل العودة الى الطائرة، وخاطفون يتلقون زيارات واتصالات من برج المراقبة تحول اليهم بعض المعارف الذين يريدون ان يطمئنوا الى المعنويات. وعرف العالم كله ان بعض الخاطفين احتج على الاكل الذي يصله فهو سئم النواشف ويريد لحمًا ودجاجًا. ويروي ان بعض الاهل ذهب الى الاطمئنان الى ابناءه الخاطفين وكان عليه ان يصعد مضيا الى برج المراقبة (المصعد معطل) وعندما وصل طلب الاتصال بالطائرة. هنا تروي النكتة ان قائد الطائرة الاميركي اجاب: "آسف، الخاطفون ذهبوا الى العشاء ويعودون بعد ساعة. عاودوا الاتصال".

سالم الاسمر

تلفزيونات اميركا واوروبا: بري "الرجل القوي" الذي يملك ١٦ محطة بنزين في ميشيغان ومخزناً كبيراً

الخاطفون ذهبوا الى العشاء ويعودون بعد ساعة

باريس - "النهار العربي الدولي"

في ذلك الوقت كانت الطائرة تتنزه نهابا وايابا فوق المتوسط وبين بيروت والجزائر وتخفف من حمولتها ركابا وتزيد عدد الخاطفين، ربما استعداداً لرد اي هجوم عليها. اكثر من ذلك، انتقلت من يد الى يد، من "حزب الله" او ما يعادله: حسب تعبير الوزير نبيه بري، الى حركة "امل". كان بري استقبل وفدا فرنسيا حملته طائرة خاصة الى بيروت لابلاغه رسالة من الاميركيين. لذلك تحركت الطائرة فجأة في مطار هوارى بومدين وعادت الى بيروت ليمسك بري بزمام الامور ويصبح، حسب تعبير الاميركيين "مفتاح الحل".

في تلك الاثناء كان الاميركيون تسلموا الرسالة التي تمت العملية من اجلها، كذلك الاسرائيليين، وفهموا ان الرهائن يمكن ان يستبقوا في الضاحية الجنوبية ما لم تصل اشارة الى ان مسعى السلام سيوضع في غرفة العناية في انتظار ظروف افضل. فعلى رغم ان الرئيس الاميركي بعث برسالة الى دمشق، فضلت هذه البقاء بعيدا عن اجواء الازمة. وعلى اي حال تسلم الاميركيون الرسالة، وما عدا ذلك يبقى في خانة التفاصيل، وسيكون على اسرائيل ان تقرر ما اذا كانت ستبادر الى انقاذ الرهائن التي تحمل اسماء ذات رنة يهودية، ام تترك ذلك للاميركيين.

الرجل القوي

مساء الاثنين ١٧ حزيران (يونيو) كانت تلفزيونات اميركا واوروبا تفتتح اخبارها بصورة رجل اسمه نبيه بري رهنت بسلطته ونفوذه حياة اربعين (او اكثر) اميركيا. وراح المعلقون ينقبون في مسيرته انه "الرجل القوي" في بيروت اليوم بل في لبنان، انه الرجل المعتدل او "الاقل تطرفا"، انه الرجل الذي تزوج من اميركية واقام في احدى نواحي ميشيغان ولا يزال يحمل اننا بالاقامة هناك، انه يملك ١٦ محطة بنزين في تلك المنطقة ومخزناً كبيراً، انه الرجل الذي حل محل ياسر عرفات بعد خروجه من بيروت، انه "الرجل الذي تلقى علومه في دمشق واصبح منذ ذلك رجل سوريا عند الامام موسى الصدر"، انه وزير العدل ووزير الجنوب ورئيس حركة "امل"... باختصار انه الشيعي الذي لا يمكن واشنطن ان تجد مثيلا له في مثل هذه الايام، وبعد رحيلها من طهران وبيروت. لكن الرجل قال انه لا يستطيع اطلاق اي من الرهائن ما لم يطلق السجناء اللبنانيين من معتقل "عتليت" قرب الجولان.

وهكذا عادت الكرة الى اسرائيل التي كانت تتفاوض، في معزل عن عملية الطائرة، مع الصليب الاحمر الدولي لاطلاق هؤلاء السجناء، منذ اوائل نيسان (ابريل) الماضي. لكن عملية الطائرة عقلت الموقف وبدأ كان اسرائيل تستضطر لاول مرة الى الرضوخ للضغط. انتظرت علنا ان يصلها طلب من الولايات المتحدة. لم يصل. ثم لوحث بانها توافق على الطلب اذا وصلها من الصليب الاحمر. لم يصل. والرئيس ريغن ابلغ مؤتمرا صحافيا انه لن يرضخ للخاطفين. كان لا يزال يراهن على بري.

اما الوزير رئيس حركة "امل" فكان قدم عمليا كل ما يستطيع، فهو ضمن سلامة الرهائن بعد مقتل الشاب الاميركي الذي يعمل لدى "المارينز"، وابعد الكثير من الصعوبات امام الحل، ان لم يعد الخاطفون يطلبون اطلاق اثنين معتقلين في اسبانيا ولا الآخرين المعتقلين في الكويت، كذلك ابعد شبح "الجهاد الاسلامي" عن العملية باعتبار ان "الجهاد" لا تتردد في اطلاق الرضا. اكثر من ذلك، اعطى بري دليلا على ما يستطيعه عندما اطلق المغني اليوناني نيميس روسوس وشخصين آخرين.

سيكون لواشنطن حساب مع وزير الدفاع الاسرائيلي السابق ارييل شارون. فهو تعمد انهاء "بؤرة الارهاب" في بيروت عندما اطلق حملته في اتجاهها. وفي الذكرى الثالثة للغزوها هي اول عاصمة عربية يحتلها الجيش الاسرائيلي تستعيد سمعتها السابقة: عاصمة الارهاب. واي ارهاب؟ انه على الاقل استطاع ان يحول عملية خطف الطائرة الاميركية مأساة كوميدية، أزمة نولية، صفة للرئيس الاميركي ريغن الذي دخل البيت الابيض على اكتاف رهائن طهران الذين لم يستطع سلفه كارتر شيئا لانقاذهم. للمرة الاولى عرف الغرب ارهابا من نوع آخر، انه الارهاب المبرر. فهو سكت على ارهاب النولة الذي تمارسه اسرائيل ولا بد له ان "يتفهم" الارهاب المضاد الذي يريد ان يطلق سجناء لبنانيين. ما نذب هؤلاء الركاب من المواطنين الاميركيين حتى يكونوا ضحية؟ سأل الصحافي الاجنبي. لماذا لا تسأل السؤال نفسه عندما يشك الاميركيون الدبابيس الملونة على الخرائط ليقروا مصائر المواطنين هنا وهناك؟ اجابه المثقف البيروتي الذي يتدد بالعنف مع انه مسرور داخليا لخطف الطائرة. ويتساءل بصمته: هل اصبحنا كلنا شعيا من الارهابيين؟

وعندما وصل الصحافي الاجنبي الى بلاده، بعد اربعة اشهر مضنية امضاها في لبنان، وشهد "افراح" الانتصارات الاسرائيلية واتراجها، من صيدا وجوارها الى الاقليم الى المخيمات، كان نلك يوم اختطاف الطائرة الثالثة وسئل: كنت في المطار عندما حطت الطائرة للمرة الاولى في بيروت قادمة من اثينا هل لاحظت شيئا. الجواب: لا الواقع ان اشياء كثيرة تحدث في بيروت في وقت واحد. كنت في المطار على طرقة من المخيمات حيث كانت تدور واحدة من اعنف المعارك، فيما كانت القذائف تنساق على الاماكن السكنية في الشرقية والغربية، وفيما كانت خطوط التماس مشتتة، لكن حركة السير كانت عادية كذلك الحركة في المطار. وحتى عندما حطت الطائرة المخطوفة لم يتغير شيء ولا يمكن ان تتخذ اجراءات

اضافية في المطار لأنه على اي حال يعج برجال "امل". وعندما نزلنا الى قاعة الانتظار شاهدنا اول دفعة من الركاب الذي أفرج عنهم، ادخلوا الى احدى القاعات للاستراحة مثلهم مثل اي ركاب ترانزيت يعبرون مطار بيروت الى عاصمة اخرى.

الرسالة والجريد

قبل يومين فقط كان المطار نقطة انطلاق ايضا لعمليتي خطف من بيروت واليهما. الـ "عاليه" المتوجهة الى عمان انعطفت في اتجاه تونس ووجدت نفسها في باليرمو (جزيرة صقلية). تونس التي استقبلت وزراء الخارجية العرب وبنات حرب المخيمات وطلبت اخلاء الجرحى من مخيمي شاتيل وبرج البراجنة. تونس التي تضم ايضا قيادة منظمة التحرير. ان، كانت الرسالة مزدوجة، الى عمان والمنظمة معا، والفحوى: انسوا حرب المخيمات، انسوا المسعى الاميركي للسلام، انسوا الاتفاق الاردني - الفلسطيني.

وصلت الرسالة. ولكن بقية رسالة اخرى موجهة الى الاميركيين والاسرائيليين. "الجريد" اللبناني حملها اولا الى اثينا، ومن هناك بدأ رحلة طويلة لا يصلها. الرهائن اميركية والمقصود اسرائيل. واستغرق النقاش ثمانين واربعين ساعة لمعرفة من المقصود، واشنطن قالت ان القرار في اسرائيل، وهذه قالت انها مستعدة لتقديم خدمة الى الرئيس ريغن متى طلبها. لكنه لم يطلبها.

«أمم» في أبحاثها

الأساسي مع الاستعانة بمناهج أخرى في أبحاثنا المتنوعة والمتعددة بقدر تعدد مواضيع البحث وتنوع مصادره. حيث اعتمدنا التحليل حين وجدنا لذلك ضرورة، وأولنا عندما كان هناك مجال للتأويل، وسردنا في مواضع، وأجرينا مقارنات في مواضع أخرى؛ وقد أشرنا إلى ذلك في مقدمات أبحاثنا.

أما عن صعوبات البحث، فقد كانت على منوال ما تختبره الأبحاث التي تنطقت إلى تاريخ الجماعات البشرية وحاضرها، فمنها ما يتعلق بالكم لناحية شح المصادر حيناً، أو غزارتها مع قلة مصداقيتها وموثوقيتها أحياناً أخرى. كما صادفتنا صعوبات فرضها الواقع المعيشي والأمني والسياسي الاستثنائي الذي نعيشه.

وختاماً، نتمنى أن تكون هذه الأبحاث قد استطاعت أن تُقدّم إضافة ما، إلى مخزون المعرفة الإنسانية والبحث عن الحقيقة. ومع الشكر الجزيل لكل من تعاون معنا وساهم في إخراج هذا البحث إلى فضاء الوجود.

أمم للتوثيق والأبحاث

ضرورية هي مهمّة إمعان النظر في الماضي بكليته، وقد يتأتى ذلك بالخصوص في حقّ جماعة ما، بما لها من تأثير كبير على الحدث التاريخي اللبناني، وتفاعل هذا الحدث معها، وبما لها كذلك من مساهمة واسعة في تاريخ الكيان اللبناني جغرافيته الحالية وفي مصائر أبنائه.

هنا، سيكون السّفر إلى ماضي الشيعة بمثابة عملية تتبّع لحقيقة وجودهم التاريخي، ورصد تطوّر علاقاتهم بالجماعات الأخرى وتفاعلهم معها، وأيضاً علاقاتهم بالحكم وعلاقة الحكم بهم، والنظرة إليهم كحكامين تارة أو محكومين طوراً.

على أنّ مهمّة كتابة الشيعة لتاريخهم بأنفسهم يعوزه مزيد حذر، دون غضّ الطرف عمّا كتبه الآخرون عنهم، سواء ما دوتته السلطة، أو الرعايا، وما كان منهم بإزاء ذلك. وليس بالأمر الهين أن يقرأ الشيعة ما كتبه أبناء ملتهم عنهم، وأبناء الملة عادة ما يكتبون بهاجس الانتماء إلى الجماعة والإعلاء من شأنها.

ميدان التاريخ هو ميدان قراءة وكتابة، ميدان صراع على مسوغات الهوية وتجادباتها. ولطالما شكّلت المرويات الشعبية والكتابات المدرسية والزوايا الرسمية، وحكايا الأجداد عناصر هذا الصراع وسياقه الاجتماعي-الطائفي، حيث تغطي حاكمية الوجدان على ما عداها.

لقد كانت المرويات بمجملها ترتبط بروي تنظر إلى التشيع في لبنان بعين الريبة، أو أنها تضعها في سياق التاريخ الذي لا طائل تحته، أو أنها تنظر إلى الجماعة الشيعية نظرة تضخيم وتفخيم. أما نحن ككتاب هذا السّفر وكتابتها، ندرك جسامته هذه الرحلة والمهمّة الصعبة والممتعة في آن، التي تصدنا لها بكل ما ندعيه من حرص على الموضوعية المطلوبة.

سفرنا هذا قد قسّمناه إلى مجموعة أبحاث، متداخلة في اهتماماتها وإطارها العامة، مع تمييز في مواضيعها التفصيلية، وهي تدور حول تاريخ الشيعة في لبنان منذ البدايات إلى اليوم، علاقاتهم بالسلطات والعكس، وكذلك حول جغرافيا الأماكن التي نزلت بها الشيعة في لبنان عبر التاريخ، وصولاً إلى أيامنا هذه. وحول تعداد الشيعة السكاني، من حيث هم أعداداً ومن حيث هم عائلات. فحاولت أبحاثنا قدر الإمكان، وبما توفر من معطيات، رصد الكتل السكانية الشيعية وأعدادها في القرى والنواحي.

كما عرّجت هذه الأبحاث على تقاضي الشيعة استناداً إلى مذهبهم. فعرض فيها تعريف القضاء الجعفري وأصوله وتفرعاته، كما وعرضت لواقع هذا القضاء في الفترة التي سبقت الاعتراف الرسمي به، وبعده.

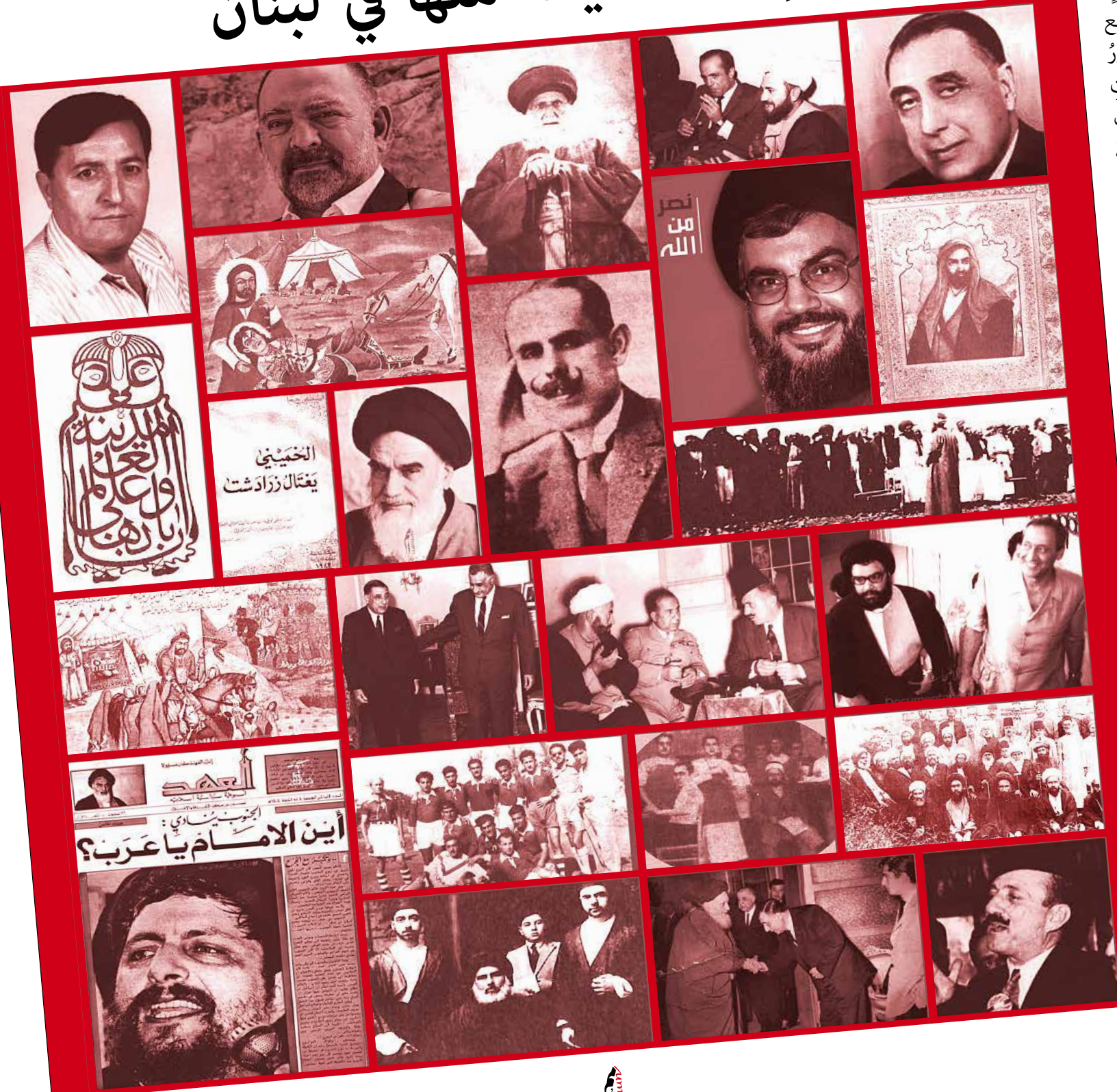
كذلك اهتمت بيوميات الشيعة في العصور القديمة، عاداتهم وتقاليدهم، في الملابس والمأكّل وفي الزواج والمناسبات السعيدة والحزينة، وبأعلامهم ومدارسهم وحياتهم الثقافية والتربوية. وأفردت حيزاً واسعاً لمسألة المرأة الشيعية.

ولا يخفى على المتابع/ة أنّ المواضيع المشار إليها قد تبدو متداخلة في بعض الأحيان. ويظهر انعكاس ذلك بين دفتي السّفر، وهذا ما يعرضه لشبهة التكرار؛ لأن العمل كان وفق عناوين مختلفة ترتبط بعنوان البحث العام، لكن عزاءنا في هذا المجال يكمن في محاولة الوصول إلى عرض شامل ومتكامل لواقع الشيعة في لبنان.

لقد حاولنا في أبحاثنا هذه أن نكون علميين وعمليين قدر الإمكان، وأن نبتعد عن صيغ المبالغة والتبجيل، وكان المنهج التاريخي ركن العمل

A Cross Section of a History The Shia Community in Lebanon

تواريخ متقاطعة حصّة الشيعة منها في لبنان



تحية للقمان

أبكاتم صوتٍ غدروا بك ولم يكن صوتك بكاتم ولا بغدادٍ لئيم؟! بقلم عقل العويط

صدر في صحيفة النهار في ٥ شباط ٢٠٢١ بعد إغتيال لقمان سليم

سطح الدارة المهيبية في الحارة المهيبية، ورحت تُجندل من يخالفك رأياً وقولاً، أم لأنك وشيت بد(هم)، وعرضت(هم) للتهلكة، أم فقط - ولا شيء سوى هذا فقط - لأنك كنت تقول قولك معززاً بداهات الحقيقة، بنصاعة التاريخ، بجوهر الفكر، بهيبة الفلسفة، بوجع المنطق، وجدليات الوقائع وحوادث الدهر، متماسك العقل، مرفوع الرأس، ثابت البنيان، على هدي المدرسة الوطنية التي تنشأت عليها، بعدما تشرّبت ماءها السلسبيل، وجرها النقي الأبي، ورحابيات أخلاقياتها ومعاييرها؟!!

ويجب أن يُطرح الآن هذا السؤال المأسوي العظيم: وشيعتك البهية، إلى أين تؤخذ في هذا الليل البهيم؟

ألا يكفي لبنان، إلى أين أخذت المارونية، والسنية، والدرزية، على دروب المهالك التي لم تنج منها، وفيها، ولا "فرقة ناجية" واحدة، كما هي حال لبنان وحال الفریق كلها فيه، ولا استثناء؟!!

أيجب أن يظل لبنان "ساحة" لمنطق "الأرض الخراب" أو لمنطق "الأرض المحروقة"، إلى أن لا يبقى فوق هذه الأرض إلا الحريق والخراب؟!!

لن أرتيك يا لقمان، ولن أبكيك، ولن أتفجع عليك، لئلا أحرف النص عن غايته، ولنأ - حاشا - أسترر الإشفاق على حال، ليست هي الموضوع، بأي حال من الأحوال.

فلتكن حرّيتك الجامعة الفرس الحرون، مهداة إلى كل فارسة وفارس يختار الحق والحقيقة والرحابة العقلية والحرية... وشقاء الوعر، وصولاً إلى لبنان!

و... بعد، إذا كان لا يلبق بي أن أكتب موتك مستخدماً صيغة الفعل المجهول، أيليق يا ترى، بالحق، بالقضاء، بالعدل، بالقانون، أن يكتب موتك - عندما يؤثقه - مستخدماً هذه الصيغة، أو أن يضم جريمة اغتيالك إلى جملة الجرائم التي بقيت بصيغة الفعل والفاعل المجهولين؟!!

فكيف لشجرة، لقريدة، لنقطة حبر، لكلمة، ألا ترتجف خوفاً وهلعاً؟!!

وما كنت أنت، لترتجف، ولا لتخاف، أو تهلع، بل كنت تومض، وتكشف الرأي، وتفتح الطريق!

وكم كنت ماهراً لادعاً قارصاً كثير الشوك، كوردة منبوعة وشقية، مرشداً كنجمة مجوس، بارقاً كذكاء نادر، كالتماعة عين في ليلة مدلهمة. والآن يقول ناظر إليك قبلاً: يا حلكتة هذه الليلة، وبناظرتك التي كانت تشق البحر شقاً، للبحث عن منفذ، وكانت تقص مسمار العتمة قصاً مهيباً، لكشح الجريمة عن وجه الفجر!

وكم كنت، في هذا كله، قاسياً على ذاتك يا ابن محسن سليم وسلمى مرشاق!

وكم كنت، كلما كانت تتضاعف الأعاصير حول أفكارك وآرائك وكلماتك ودارتك، كم كنت تزداد كرامة، ووهج قريميد. وكم كنت، كالشجرات التي في فناء الدارة تلك، تزداد ثباتاً ورسوخاً. وكم كنت، كلما كانت تعصف بمركب براهينك الأنواء، وتحاول أن تشلّع أشرعتك الخفاقة الهازئة، كم كنت لا تستنجد بأحد، ولا بغريب، بل تفلش على الطاولية، جملة العقل والوثائق والبيانات والتواريخ والأرقام والصور والنصوص والأدلة، لتكوّن صفة يقين مدوية على خد الزمن اللثيم.

ويقال الآن إن(هم) ضاقوا ذرعاً بك، لأنك لا تتدجن، ولا تهادن، ولا تستكين، وليس في مقدور عقلك أن يياس، أو يصاب بإحباط، أو يرتج له ميزان.

ويقال الآن إن(هم) سيواصلون الاستخفاف بجملة العقل والوثائق والبيانات والتواريخ والأرقام والصور والنصوص والأدلة، وسيزدرون القريميد، وكل وهج مختلف، ورأي سديد.

ولماذا سيواصلون الاستخفاف، وهم قد ضاقوا ذرعاً بك، يا ترى، وبغيرك؟ الأنتك نصبت ل(هم) مدفعاً أو هاوتاً أو صاروخاً، فوق

أيليق بي أن أكتب موتك مستخدماً صيغة الفعل المجهول، الذي تناقلته وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، "وجد لقمان سليم مقتولاً في سيارته بخمس طلقات نارية، أربع في الرأس وواحدة في الظهر"؟!!

أليلق بي ركاكة كهذه، أليلق بي خذلان كهذا، وقد كنت جنينة ورد عصية في صحراء مستجيبة، وقد كنت باشقاً متمرداً، ونسراً ثاقب الضوء، في سماء ملبدة بأسراب النيام والغربان ونعيق البوم؟! أليلق بي أن أتوارى وراء مكر الكلمات الملتبسة والفضفاضة، وقد كنت وجعاً لغوياً وعقلياً يقض رؤوس تجار الحقيقة وسامسة الفضة والمرزقة والعملاء؟!!

وإذا افترض أحدكم، مأخوذاً بالقول الشائع، أن الكلام كله عند العرب صابون، أيفترض بكل من يختار مخالفة الجماعة، والجهر بما ينبغي للحر الفرد أن يجهر به، أن يكتفي باستخدام صيغة "واو الجماعة"، وضمير الـ "هم"، للإيماء - مواربة - إلى من أخذك غيلة، حيث يستحيل أن يؤخذ أحد بالغيلة أو بالتجهيل، ولا حتى - أكاد أقول - قضاء وقدرًا؟!!

حيث السماء ملبدة بيد واحدة، بنص قسري واحد، هل يجب - بالإلغاء - ألا يكون ثمة عشبة نابته على جدار ميت، ولا كتاب آخر، ولا حرف زائد، ولا حرف ناقص، ولا نسر، ولا باشق، ولا أيضاً عندليب، ولا خصوصاً نسمة هواء؟! هل يجب أن تكون ثمة فقط كتلة دهرية أزيئة أبدية متراصة، ورأي واحد أحد، من أجل أن تكون الأوركسترا خالية من أي عزف منفرد، أو من أي خروج على سرب وجماعة أو "فرقة ناجية" لا يعرف أحد أين هي في لبنان هنا، ومن نجا منها؟! ومن أجل أن يكون الغد، وكل غد محتمل، مرآة ليقين لا يجدر بأحد (لا بحق لأحد) أن يضعه موضع سؤال أو نقاش أو إعادة نظر؟!!

وها هنا، تحت مثل هذه السماء العليلية، سرعان ما يهرع إلى التلفزيون والترويج والتلفيق وغسل الأذمغة والتكفير وترويج التهم الجاهزة بالعمالة والارتزاق والانصياع للصهيونية والإمبريالية، وهلم.

أبرز المواقف

٢ شباط ٢٠٢٣: بعد مرور عامين على اغتياله، أعربت مجموعة من الخبراء الأميين المستقلين (السيد موريس تيدبال بينز، المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي؛ السيدة مارغريت ساترثويت، المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين؛ السيدة إيرين خان، المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ السيدة ماري لولور، المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان) عن القلق العميق إزاء عدم إحراز السلطات اللبنانية تقدماً لضمان المساءلة في مقتل الناشط لقمان سليم، وكرروا دعوتهم لإجراء تحقيقات فعالة. وقال الخبراء في بيان، إنه يتعين على السلطات اللبنانية «التحقيق بشكل كامل في هذه الجريمة النكراء وتقديم الجناة إلى العدالة». وأضافوا أن «عدم إجراء تحقيق سريع وفعال قد يشكل في حد ذاته انتهاكاً للحق في الحياة». وشدد الخبراء الحقوقيون على أهمية محاسبة الجناة كجزء من التزام الدولة بحماية حرية الرأي والتعبير، وقالوا: «إن ثقافة الإفلات من العقاب لا تشجع قتلة السيد سليم فحسب، بل سيكون لها أيضاً تأثير مخيف على المجتمع المدني لأنها ترسل رسالة تقشعر لها الأبدان إلى النشطاء الآخرين لفرض رقابة ذاتية».

٣ شباط ٢٠٢٣: طالبت عائلة الباحث والناشط السياسي لقمان سليم في الذكرى الثانية لاغتياله، الأمم المتحدة ببعثة تقصي حقائق تنظر في احتمال وجود رابط بين مقتله وانفجار مرفأ بيروت المرؤع. وقالت زوجة سليم الألمانية اللبنانية مونيكا بورغمان خلال كلمتها في ذكرى الاغتيال «نود من بعثة تقصي حقائق أن تنظر في انفجار المرفأ وكذلك في ثلاثة اغتالات تلتها وقد تكون مرتبطة به»، مشددة على أن التحقيق وحده يمكن أن يظهر ما إذا كان من ترابط أم لا.

المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) مقتل الكاتب والمعلق الصحفي اللبناني البارز لقمان سليم، وفي بيان صحفي صادر عن اليونسكو قالت أزلوي «أهيب بالسلطات اللبنانية أن تتوخى الشفافية والشمولية في التحقيق المُعلن عنه، ولا سيما للبت فيما إذا كان استهداف لقمان قد جاء على خلفية عمله الصحفي». وشددت على ضرورة حماية حق الصحفيين بإثراء معلومات النقاش الديمقراطي، وقدرتهم على القيام بذلك. وذكر بيان اليونسكو أن أرشيف السيد لقمان سليم حافل بمقالات السياسة اللبنانية التي نُشرت في العديد من الصحف، فضلاً عن سلسلة من الأفلام الوثائقية التي أنتجها وأخرجها، ومنها الفيلم الوثائقي «الجزرة» وعنوانه الأصلي بالألمانية Massaker عام ٢٠٠٥. وقال البيان إن لقمان سليم أسس الموقع الإلكتروني «شيعة ووتش»، وهو أيضاً أحد مالكي «دار الجديد» للنشر. وسبق أن أصدر بياناً عام ٢٠١٩ موضحاً فيه تلقيه تهديدات بالقتل».

٢٢ آذار ٢٠٢١: دعا خبراء أمميون في مجال حقوق الإنسان الحكومة اللبنانية إلى ضمان إجراء تحقيق موثوق وفعال في القتل الوحشي للمفكر البارز، السيد لقمان سليم، وتقديم الجناة إلى العدالة. وقالوا: «ينبغي على الحكومة أن تنفذ على وجه السرعة تدابير لضمان استقلالية ونزاهة التحقيق وضمان تحديد المسؤولين ومحاسبتهم، موضحين أن ذلك «ضروري لضمان تحقيق العدالة وبناء ثقة الجمهور في النظام القضائي الوطني قبل أن يتم تعريضه للخطر بشكل لا يمكن إصلاحه». ودعوا الحكومة إلى أن تنظر في «طلب مساعدة فنية دولية» للتحقيق في مقتل السيد سليم».

٢١ آذار ٢٠٢٢: خلال زيارة رئيس الجمهورية ميشال عون إلى الفاتيكان، وخلال لقائه رئيس حكومة الفاتيكان بياترو بارولين ووزير الخارجية بول غالغير سئل «أين أصبح التحقيق في قضية لقمان سليم؟» فأجاب عون أن التحقيق مستمر.

٤ شباط ٢٠٢١: أعربت نجاة رشدي نائبة المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان ومنسقة الشؤون الإنسانية عن صدمتها وحزنها لاغتيال الناشط والناشر اللبناني لقمان سليم. وقدمت تعازيها العميقة لأسرة وأصدقاء السيد سليم، معربة عن تضامنها مع الشعب والمجتمع اللبناني ككل.

في بيان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية: «تدين الولايات المتحدة اغتيال الناشط اللبناني البارز لقمان سليم في جنوب لبنان، ونضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى محاكمة قتلته بسرعة. كرس السيد سليم حياته لإحداث تغيير إيجابي في لبنان وحارب بشجاعة من أجل العدالة والمساءلة وسيادة القانون في بلاده. إن اللجوء إلى العنف والتهديد والترهيب كوسيلة لتخريب حكم القانون أو قمع حرية التعبير والنشاط المدني عمل جبان وغير مقبول. ونحن نحث المسؤولين اللبنانيين، بمن فيهم القضاء والقادة السياسيين، على محاسبة مرتكبي هذه الأعمال الهمجية بدون تأخير أو استثناء».

٨ شباط ٢٠٢١: أصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي مع البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بيروت البيان التالي: «نشعر بالصدمة والحزن الشديد من جراء اغتيال السيد لقمان سليم، المفكر والناشط السياسي البارز، الذي وجد مقتولاً في جنوب لبنان في ٤ شباط ٢٠٢١. ندعو السلطات اللبنانية إلى الشروع بالتحقيق فوراً وتقديم المرتكبين إلى العدالة. يتلازم هذا اليوم المفجع مع ذكرى مرور ستة أشهر على انفجار مرفأ بيروت المروع في ٤ آب ٢٠٢٠. يستحق الشعب اللبناني أن يعرف ما جرى منذ نصف سنة. كما يستحق العدالة والمحاسبة بأسرع ما يمكن. ونحن نواصل دعوتنا السلطات اللبنانية احترام التزامها بإنجاز تحقيق محايد، وموثوق، وشفاف، ومستقل».

١٠ شباط ٢٠٢١: أدانت أودري أزولاي المدير العام لمنظمة الأمم